جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

جامعة الملك سعود
King Saud University
1957

مجلة الدراسات الاقتصادية

(دوريّة - علميّة - محكّمة)

تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية

جامعة الملك سعود

المجلد السادس عشر - العدد (1)

ذو الحجة 1445هـ - يونيو 2024م

esj@ksu.edu.sa

http://esj.ksu.edu.sa

ردمد

9998 – 1658

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
جمعية الاقتصاد السعودية
مجلة الدراسات الاقتصادية

جامعة الملك سعود
King Saud University

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

ردمد الكتروني (E-ISSN): 1658 – 9998

رقم الإيداع: 1445/16811

مجلة الدراسات الاقتصادية

(دوريّة - علميّة – محكّمة)

تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية

جامعة الملك سعود

المجلد السادس عشر – العدد (1)

ذو الحجة 1445هـ يونيو 2024م

البريد الالكتروني: esj@ksu.edu.sa

الموقع الالكتروني: http://esj.ksu.edu.sa

مجلة دراسات اقتصادية

مجلة علميّة دورية محكّمة

الهيئة الاستشارية

أ.د. معز بنوري

أستاذ الاقتصاد بكلية مونبلييه للأعمال- فرنسا

أ.د. سعد داود قرياقوس

أستاذ الاقتصاد بجامعة أوتاوا -كندا

أ.د. محمد حمد القنيبط

أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة الملك سعود -السعودية

أ.د. سيمون نعيم

أستاذ الاقتصاد المالي بالجامعة الأمريكية في بيروت- لبنان

أ.د. هاني مصطفى الشامي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة طنطا – مصر

أ.د. أحمد ابراهيم ملاوي

أستاذ الاقتصاد بجامعة اليرموك – الأردن

أ.د. رشدي علي الطاهر الفقي

أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة صفاقس- تونس

أ.د. أسامة محمد بدر

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة طنطا – مصر

أ.د. بشير أحمد العبدالرزاق

أستاذ الاقتصاد بجامعة مؤتة – الأردن

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ.د. خالد بن عبدالله الخثلان

(جامعة الملك سعود)

***

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد

(جامعة الملك سعود)

أ.د. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف

(جامعة الملك سعود)

أ.د. خالد بن عبدالرحمن المشعل

(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

أ.د. محمد بن عبدالعزيز السهلاوي

(جامعة الملك فهد للبترول والمعادن)

أ.د. حسين بن محمد آل عبيد

(جامعة الملك خالد)

أ.د. عابد بن عابد العبدلي الشريف

(جامعة أم القرى)

أ.د. حسن بن رفدان الهجهوج

(جامعة المملكة-البحرين)

أ.د. هيثم أكرم الزعبي

(جامعة الفيصل - الرياض)

أ.د. عبد الناصر حاتمي

(جامعة الإمارات العربية المتحدة)

مدير التحرير

د. علي بن طاهر اليافعي

esj@ksu.edu.sa

** جمعية الاقتصاد السعودية- جامعة الملك سعود.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمجلة، ولا يسمح بإعادة طبع أو نشر أي جزء من المجلة أو نسخه بأي شكل وبأي وسيلة كانت دون الحصول على موافقة كتابية من رئيس هيئة التحرير.

مجلة الدراسات الاقتصادية

Journal of Economic Studies

مجلة الدراسات الاقتصادية (دورية – علمية – محكّمة) تصدر مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) عن جمعية الاقتصاد السعودية– جامعة الملك سعود، وتعنى المجلة بنشر البحوث والمراجعات العلمية التي لم يسبق نشرها والمتعلقة بموضوعات وقضايا الاقتصاد ومجالاته والإسهام في تطويره على أسس البحث العلمي الرصين، وقد صدر العدد الأول للمجلة في عام 1419هـ/ 1998م.

الرؤية:

أن تكون مجلة متميزة ورائدة في نشر البحوث الاقتصادية المحكّمة، باللغتين العربية والانجليزية.

الرسالة:

نشر البحوث العلمية الرصينة التي تتميز بالأصالة والابتكار في المجال الاقتصادي، وفق معايير النشر العالمية.

الأهداف:

1. توفير وعاء نشر متميز يشجّع الباحثين لإنتاج بحوث تتميّز بالجودة العالية في المجال الاقتصادي.
2. إيجاد مرجعية علمية متخصصة في مجالات الاقتصاد تعم فائدتها جميع المهتمين بالبحث العلمي.
3. الاسهام في التطوير الاقتصادي من خلال نشر الأبحاث التي تربط بين النظرية والتطبيق في هذا المجال.
4. عرض تجارب وممارسات رائدة بما يصدر من كتب وأبحاث تتعلق بالاقتصاد ومجالاته.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الدراسات الاقتصادية

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود – كلية إدارة الأعمال

جمعية الاقتصاد السعودية

ص ب: 71115 الرياض: 11587

هاتف:0114674141 فاكس: 0114674142

البريد الإلكتروني: esj@ksu.edu.sa **الموقع:** http://esj.ksu.edu.sa

جميع الآراء في هذه المجلة تُعبِّر عن وجهة نظر كاتبها ولا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجمعية

مجالات النشر في المجلة

تتيح المجلة للباحثين الفرصة لنشر إنتاجهم العلمي، وتُصنّف المواد التي تقبلها المجلة للنشر إلى ما يلي:

أولاً: البحوث العلمية:

- **بحث متخصّص:** ويشتمل على عمل الباحثين في مجال الاقتصاد، ويجب أن يحتوي على إضافة في هذا المجال.
- **بحث مُسْتل من رسالة علمية:** (ماجستير، دكتوراه) نوقشت في إحدى الجامعات المعتبرة في مجال الاقتصاد.

ثانياً: المواد الأخرى:

- **مقالة استعراضية:** تتضمن عرضًا نقديًا يلخّص موضوعًا سبق نشره في مجالات علم الاقتصاد وفروعه.
- **ملخص رسالة علمية:** تتضمن ملخصًا موسّعًا لرسالة علمية (ماجستير/ دكتوراه) في مجال الاقتصاد.
- **مراجعة كتاب:** استعراض أو تلخيص نقدي للكتب المتخصصة في مجالات الاقتصاد.

سياسة النشر في المجلة

- تلتزم المجلة في جميع ما ينشر فيها بما يتماشى مع معايير النشر والمعايير الأخلاقية المعتبرة عالمياً.
- تنشر المجلة الأوراق العلمية الأصيلة التي تناقش قضايا وموضوعات الاقتصاد والتي لم يسبق نشرها، ولم تقدم لجهة أخرى.
- لا تقبل المجلة استلام أي ورقة بحثية (أو تحكيم) تحمل أفكاراً تناهض الأمن الفكري والمجتمعي، أو تحمل أي نوع من أنواع التحامل، أو العدوانية، أو التطرف أو التشدق الأيديولوجي.
- تستقبل المجلة الأوراق العلمية المستلّة من الرسائل العلمية، على أن يتم النص على ذلك، وينطبق عليها ما ينطبق على الأوراق العلمية الأخرى.
- تستقبل المجلة مراجعات الكتب وملخصات الرسائل العلمية ذات الصلة بتوجه المجلة.
- المجلة لا تتقاضى أي رسوم مالية مقابل عملية النشر العلمي وإجراءاته (النشر مجانًا لجميع الباحثين).
- إيماناً من المجلة بأهمية نشر البحوث إلكترونياً؛ سوف تُنْشَر الأوراق العلمية المقبولة بعد إجازتها من قبل المحكمين على الموقع الإلكتروني للمجلة قبل طباعتها ورقياً.
- تمنح المجلة حق الوصول المجاني لكافة الأوراق البحثية التي يتم قبولها فور نشرها على الموقع الإلكتروني للمجلة كمساهمة منها في تأصيل الريادة البحثية وتعزيز عملية التبادل المعلوماتي.
- يحق للمجلة إخراج البحث وتنسيقه بما يتناسب وأسلوبها في التحرير والنشر.

- لهيئة التحرير الحق في تحديد أولويات نشر البحوث.
- الآراء الواردة في المواد المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- تلتزم المجلة بالمعايير المعتبرة الواردة في أخلاقيات النشر العلمي؛ حيث تخضع كافة الأوراق العلمية لعمليات فحص ومراجعة دقيقة، وتتخذ المجلة إجراءات حاسمة في مكافحة السرقات العلمية.
- يتم استقبال الأوراق العلمية للنشر على مدار العام وفي حالة وجود توقف سيتم الإعلام عن ذلك في موقع المجلة، وسيتم ابلاغ الباحثين على البريد الإلكتروني حال ارسال طلبات النشر.

تعليمات النشر

- يتم إرسال طلبات النشر إلى المجلة عبر البريد الالكتروني: esj@ksu.edu.sa
- قراءة بنود نموذج التعهد المتوفر على الموقع الإلكتروني للمجلة (esj@ksu.edu.sa) وإرفاقه مع البحث بعد التوقيع عليه من قبل الباحث/ الباحثين.
- يرسل البحث مطبوعًا باستخدام برنامج الوورد (Word) على هيئة صفحات ومرقمًا ترقيمًا متسلسلاً ومخرجًا في صورته النهائية شاملاً الجداول والأشكال والصور في أماكنها داخل المتن.
- يجب على الباحث/ الباحثين عدم تضمين ما يكشف هويته/ هويتهم في متن البحث عدا الصفحة الأولى (المستقلة عن البحث) التي توضع فيها المعلومات الشخصية للباحث والباحثين المشاركين فيه.
- يتوجب على الباحث/ الباحثين ضبط أوراقهم العلمية وفقاً لشروط ومواصفات كتابة الورقة العلمية، والتأكد من سلامتها من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية قبل ارسالها إلى المجلة.
- بعد ارسال طلب النشر إلى المجلة يتلقى الباحث رد من المجلة باستلام الطلب.
- يستقبل رئيس هيئة التحرير الطلب، وبعد اطلاعه عليه يحول لهيئة التحرير للفحص الأولي.
- عند موافقة هيئة التحرير على صلاحية البحث مبدئيًا يحال لمحكمين متخصصين في مجال الورقة العلمية.
- بعد عودة ردود المحكمين يطلع رئيس التحرير عليها، ويتخذ قراراً بتحويلها للباحث وفقاً لرأي المحكمين إما بقبول البحث للنشر أو بإجراء التعديلات أو الاعتذار للباحث.
- في حال وجود تعديلات تعرض الورقة العلمية بعد إجراء الباحث التعديلات على رئيس التحرير مع ملف يتضمن جدول لبيان تنفيذ الباحث لملاحظات المحكمين.
- يحول رئيس التحرير ملف الورقة العلمية للمدقّق وهو أحد أعضاء هيئة التحرير؛ للمطابقة وللحكم على مدى التزام الباحث بتنفيذ الملاحظات.

- بعد أن يصل رد المدقّق وتوصيته يعرض على هيئة التحرير وبناءً عليه يخاطب الباحث بالقرار النهائي.
- في حالة قبول الورقة العلمية والتأكد من صلاحيتها للنشر في المجلة يرسل للباحث خطاب قبول النشر، وعند رفض نشر البحث يتم إرسال رسالة اعتذار إلى الباحث.
- في حالة قبول البحث للنشر تؤول كافة حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز إعادة نشره في أي منفذ نشر آخر ورقيًا أو الكترونيًا دون إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة.

مواصفات كتابة الورقة العلمية

- ألا يزيد عدد كلمات البحث عن (10000) كلمةً، شاملاً المستخلص العربي والإنجليزي، والجداول، والأشكال، والصور، والمراجع، والملاحق إن وجدت.
- يكون حجم الصفحة من النوع A4، وبعمودين تكون المسافة بينهما (1) سم (عدا الصفحة الأولى بعمود واحد)، وتكون الهوامش في البحوث العربية (2,5 سم) من جميع الاتجاهات، عدا الجهة اليمنى 3 سم، وفي البحوث الإنجليزية (2,5 سم) من جميع الاتجاهات، عدا الجهة اليسرى 3 سم؛ ويكون تباعد الأسطر مفرد.
- تكتب بيانات البحث والباحثين في صفحة مستقلة (قبل بدء صفحات البحث) باللغتين العربية والإنجليزية، وتحتوي على: عنوان البحث، واسم الباحث أو الباحثين، والمؤسسة التي ينتمون إليها، والبريد الإلكتروني لكل واحد منهم. ثم تتبع بصفحات البحث بدءًا بالصفحة الأولى ويكتب بها عنوان البحث فقط متبوعًا بالمستخلص العربي ثم الإنجليزي ثم كامل البحث.
- لا يتجاوز عدد كلمات المستخلص (عربي/ إنجليزي) 200 كلمة، ويتضمن عناصر البحث الرئيسة: موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج والتوصيات.
- يُتبع كل مستخلص (عربي/ إنجليزي) بالكلمات المفتاحية (Keywords) المعبرة عن موضوع البحث، ويكون عددها بحدود 5 كلمات.
- الخط المستخدم في المتن للبحوث العربية (Lotus Linotype) بحجم (14)، وبالخط الأسود (Bold) للعناوين، وبحجم (9) للحواشي، وبحجم (10) للجداول والأشكال، وبحجم (12) المائل ذي الخط الأسود (Bold) لرأس الجدول أو التعليق على الشكل.

- الخط المستخدم في المتن للبحوث الإنجليزية (Times New Roman) بحجم (12)، وبالخط الأسود (Bold) للعناوين، وبحجم (8) للحواشي، وبحجم (9) في الجداول والأشكال، وبحجم (11) المائل ذي الخط الأسود (Bold) لعنوان الجدول أو التعليق على الصورة والشكل.
- جميع الأرقام في البحث تكتب بالصيغة العربية للأرقام على النمط:3,2,1.....الخ.
- الالتزام بكتابة المصطلح الأجنبي إلى جانب ما يقابله باللغة العربية على مستوى البحث.
- ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
- الجداول والمواد التوضيحية والصور والأشكال: يجب أن تكون مناسبة لمساحة الصف في المجلة، مع كتابة عنوان لكل جدول، وتعليق لكل شكل أو صورة، مع ضرورة الإشارة إلى المصدر إن كانت مقتبسة، ويتم إرفاق بشكل منفصل (بالإضافة إلى وجودها في متن الورقة العلمية) جميع أصول الصور والأشكال بدقة لا تقل عن 300 dpi. وبألوان واضحة وأن تكون معلوماتها مقروءة.
- الحواشي: تستخدم لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية، ويشار إليها في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر، مع ترقيم التعليقات تسلسليًا داخل المتن. وفي حالة الضرورة؛ يجوز الإشارة إلى مرجع داخل الحاشية ويكتب بنفس طريقة التوثيق في متن البحث، وتوضع الحواشي في نفس الصفحة التي تخصها والتي ذكرت بها وتفصل بخط أفقي عن متن البحث.
- المعادلات الرياضية: يجب ترقيمها وتكتب باستخدام أحد البرنامجين التاليين: Math Type أوEquation
- الاختصارات: يجب استخدام اختصارات عناوين الدورات العلمية كما هو وارد في The World List Of Scientific Periodicals، وتستخدم الاختصارات المقننة دوليًا بدلًا من كتابة الكلمات مثل: سم، مم، م، كم، مل، كجم، ....الخ.
- أسلوب كتابة المراجع والتوثيق المعتمد في المجلة هو أسلوب الـ (APA) الإصدار السابع (American Psychological Association- APA - 7thED)، ويجب على الباحث/ الباحثين الالتزام بهذا الأسلوب عند التوثيق في المتن أو كتابة المراجع في قائمة المراجع.

المحتويات

القسم العربي

الصفحة

أثر تطبيق الحوكمة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة بنك البلاد.

منار تيسير بطاينة..... **1**

أثر الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي في الدول العربية

ديما المجالي؛ وأحمد المجالي..... **33**

عرض كتاب: "في التقدم: مربكات ومسارات"

سيّد عطيّة..... **55**

***

القسم الإنجليزي

الصفحة

استكشاف تأثير محتويات الإستراتيجية على الأداء الابتكاري للشركة: باستخدام نمذجة PLS-SEM

أنس حكيم؛ عمران حكيم؛ ومحمد حكيم..... **61**

إعادة النظر في العَلاقة بين سعر الفائدة وسعر صرف العملات الأجنبية وعوائد أسهم البنوك في المملكة العربية السعودية: منهجية تحليل الموجات.

محمد الشريف؛ ومحمد سحاب الدين..... **77**

تأثير ديناميكيات سوق الأوراق المالية على المشهد الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: تحليل 2000- 2022

نجوى أمين عبد القوي..... **95**

اختبار فرضية العجز الثلاثي: حالة الاقتصاد الأردني.

عيسى الحجازين؛ وطالب وراد..... **113**

***

القسم العربي

DOI: 10.33948/ESJ-KSU-16-1-1

أثر تطبيق الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة بنك البلاد

منار تيسير بطاينة[1]

(قُدِّم للنشر 1445/04/10هـ–وقُبِل للنشر 1445/07/18هـ)

المستخلص: هدفت هذه الدراسة لبيان أثر تطبيق الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة حالة بنك البلاد، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة وزعت على (351) موظفاً من موظفي البنك، وقد توصلت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الحـوكمـة الالكترونية على تعزيز الشفافية والإفصاح، حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن أبعاد الحـوكمـة الالكترونية (الانضباط، العدالة، والمسائلة، المسؤولية، والاستقلالية) لها تأثير إيجابي على الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية، كما أظهرت النتائج أن بعد المسائلة هو البعد الأكثر تأثيرا على الشفافية والإفصاح بعد العدالة ثم الاستقلالية، المسؤولية، الانضباط على التوالي. وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك الإسلامية في السعودية بتعزيز الشفافية والإفصاح من خلال اعتماد استراتيجية تهدف لزيادة فعالية وتطبيق الحـوكمـة الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: الحـوكمـة الالكترونية، الإفصاح والشفافية، البنوك الإسلامية، بنك البلاد.

The Impact Applying Electronic Governance in Enhancing Transparency and Disclosure in Islamic banks in Saudi Arabia: A Case Study of Al Bilad Bank

Manar T. Batayneh[1]

(Received: October 25, 2023 – Accepted for publication: January 30,2024)

Abstract: This study aimed to show the impact of the application of electronic governance in enhancing transparency and disclosure in Islamic banks in Saudi Arabia through a case study of Bank Albilad, the researcher used the descriptive analytical approach, where a questionnaire was designed and distributed to (351) employees of the bank, and the study found a statistically significant impact of the dimensions of electronic governance on enhancing transparency and disclosure, The results of multiple linear regression analysis showed that the dimensions of e-governance (discipline, justice, accountability, responsibility, and independence) have a positive impact on transparency and disclosure in Saudi Islamic banks, and the results showed that the accountability dimension is the most influential dimension on transparency and disclosure, followed by justice, independence, responsibility, and discipline respectively. The study recommended the need for Saudi Islamic banks to enhance transparency and disclosure by adopting a strategy aimed at increasing the effectiveness and application of e-governance.

keywords: electronic governance, disclosure and transparency, Islamic banks, Bank Al bilad.

(1) أستاذ مساعد، جامعة طيبة، كلية إدارة الأعمال، قسم التمويل.

(1) Assistant Professor, Taibah University - College of Business Administration - Department of Finance.

E-mail: mbatayneh@taibahu.edu.sa

1- مقدمة

ظهرت الحاجة للحـوكمـة بعد الأزمات المالية، التي حدثت في بعض دول العالم خلال الفترة الماضية وما تبعها من انهيارات مالية لشركات عالمية كبرى، حيث ثار جدل واسع حول أسباب حدوث تلك الأزمات، التي كان لها أثار مدمرة على اقتصاديات الدول المتضررة، وتشير كثير من الدراسات في هذا المجال إلى أن القصور في نزاهة بعض الإدارات، وغياب الرقابة والدقة والشفافية تعد أسباب رئيسية لحدوث تلك الأزمات، كما تبين وجود فساد مالي وإداري وضعف في الأنشطة الرقابية (رابح، 2019)، مما أدى لحدوث تغييرات كبيرة في بيئة الأعمال وخاصة في القطاع المصرفي، الأمر الذي فرض على مؤسسات القطاع المصرفي مواجهة تلك التحديات من خلال تطبيق الحـوكمـة كأداة مناسبة لمعالجة تلك المشاكل والوقاية منها.

وقد ساعدت التطورات التكنولوجية المتسارعة في إحداث ثورة شاملة في عمل القطاع المصرفي، من حيث تقديم خدمات الكترونية شاملة بالإضافة لتطبيق الحـوكمـة الالكترونية، والتي تعرف على أنها استخدام التكنولوجيا التي تساعد في تطبيق الحكم الرشيد باعتبارها إحدى نتاجات ذلك التطور.

ويعتبر الإفصاح والشفافية من أهم المتطلبات الرئيسية في عمل المؤسسات المصرفية، ويعتبر توفر هذا الأمر عاملاً معبراً عن مدى التزام الإدارات بتطبيق الأسس الحديثة في الإدارة، وقد تناولت بعض الدراسات التصورات المختلفة حول أهمية الإفصاح والشفافية، كون هذا الأمر يؤثر بشكل مباشر على سعر السهم الخاص بالمؤسسة، بالإضافة لتسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب وبتكلفة مناسبة. ومن هنا وتسعى هذه الدراسة لبيان أثر تطبيق الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز عملية الإفصاح والشفافية في البنوك الإسلامية في السعودية من خلال دراسة حالة بنك البلاد.

1-1- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تواجه البنوك بشكل عام عديد من التحديات التي فرضتها التطورات المتلاحقة في جميع الأصعدة، ولعل أهم تلك التحديات المرتبطة بالتقدم التكنولوجي وانتشار الخدمات المصرفية الالكترونية، الأمر الذي يستدعي من البنوك ضرورة الاهتمام بتطوير طرق العمل وبما يتماشى من تلك التطورات المتسارعة.

لذا كان الاهتمام بالحـوكمـة الالكترونية كأحد أساليب الرقابة التي أحدثتها التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات المتطورة وذلك بهدف رفع مستويات الأداء، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لبيان أثر استخدام الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في

السعودية، حيث تعتبر عملية الإفصاح والشفافية من أهم المصادر، التي يحتاجها المستثمرين لاتخاذ قراراتهم وتحقيق أهدافهم المختلفة، لذا فأنه يمكن التعبير عن مشكلة هذه الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي: **ما هو أثر تطبيق الحوكمة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟** ويتفرع عن التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1. هل يوجد أثر لبعد الانضباط في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟
2. هل يوجد أثر لبعد العدالة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟
3. هل يوجد أثر لبعد المسائلة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟
4. هل يوجد أثر لبعد المسؤولية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟
5. هل يوجد أثر لبعد الاستقلالية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟

1-2-أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين هما:

1- **الأهمية النظرية**: تكمن أهمية هذه الدراسة في الجانب النظري في أنها بحسب إطلاع الباحثة من أوائل الدراسات التي تناولت بيان أثر الحوكمة الالكترونية في تعزيز الإفصاح والشفافية في البنوك الإسلامية في السعودية، خاصة وأن هذه البنوك تحتل مكانة متميزة في القطاع المصرفي السعودي.

2- **الأهمية التطبيقية**: يتوقع من هذه الدراسة أن تقدم مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساعد البنوك الإسلامية في السعودية في تطبيق الحوكمة الالكترونية لتعزيز الشفافية والإفصاح، ولما لذلك من دور في تطوير أعمال تلك البنوك، ويعزز من قدرتها على مواجهة المنافسة في القطاع المصرفي السعودي، هذا بالإضافة لفتح المجال لباحثين آخرين لإجراء دراسات مستفيضة حول هذا الموضوع.

1-3-أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية السعودية، ويمكن التعبير عن أهداف الدراسة بالآتي:

1. تحديد وبيان الإطار المفاهيمي المتعلق بالحوكمة الالكترونية والإفصاح والشفافية.
2. توضيح أثر الانضباط في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

3. توضيح أثر العدالة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
4. توضيح أثر المسائلة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
5. توضيح أثر المسؤولية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
6. توضيح أثر الاستقلالية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
7. اقتراح سياسات لتعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

1-4-فرضيات الدراسة

استناداً لمشكلة الدراسة وتساؤلاتها فقد تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للحوكمة الالكترونية بأبعادها (الانضباط، العدالة، والمسائلة، المسؤولية، والاستقلالية) في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية. وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للانضباط في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للعدالة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للمسائلة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للمسؤولية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للاستقلالية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

1-5-منهجية ونموذج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وهو المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسة، لذا فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري من هذه الدراسة، واستخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة. في ضوء مشكلة الدراسة وفرضياتها يمكن التعبير عن العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال النموذج التالي كما موضح في الشكل رقم (1):

الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة

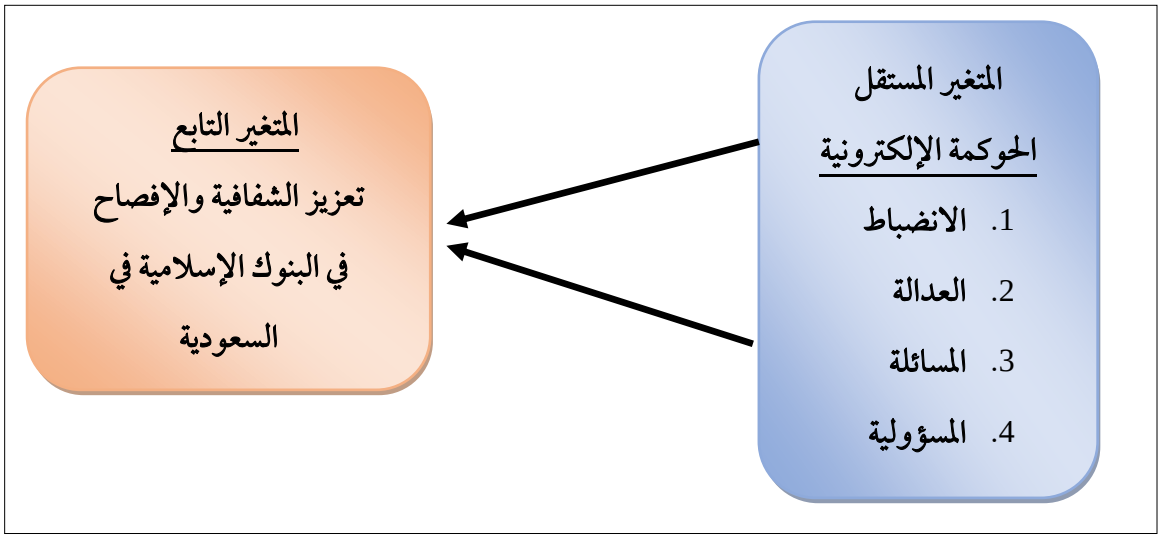

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على الأدب النظري والدراسات السابقة.

1-6-حدود الدراسة

انحصرت هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: بيان أثر الحوكمة الالكترونية (الانضباط، العدالة، المسائلة، المسؤولية، والاستقلالية) في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

الحدود البشرية: موظفي بنك البلاد.

الحدود الزمانية: النصف الثاني من عام 2022.

1-7-مصطلحات الدراسة

الحوكمة الإلكترونية: هي وسيلة لتطبيق الحوكمة بأساليب الكترونية، وذلك بهدف إجراء تحليل دقيق لمختلف الوظائف والخدمات التي تقدمها المنشأة وتنظيم علاقتها مع جميع الأطراف، وبما يحقق الفائدة للجميع (صالح، 2018 أ).

الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي في أعمال المنظمة في جانب الأداء والسلوك والإدارة والرقابة ومتابعة الأعمال (عصري، 2020).

العدالة: "تحقيق المساواة والنزاهة في الحقوق والواجبات لجميع الأطراف ذات العلاقة مع المنظمة" (رابح، 2019).

المسائلة: "العمل على تقييم وتقدير أعمال جميع الأطراف، ومعاملة الجميع بحسب القوانين والأنظمة وعدم التحيز لأي طرف" (صالح، 2018 ب).

المسؤولية: عمل إدارة البنك على إدراك وحماية حقوق جميع الأطراف ذوي المصلحة، وتشجيع التعاون المشترك (بلال، 2017).

الاستقلالية: منع أي فعل ممكن أن يؤثر على عملية اتخاذ القرار، أو ما يسمى بإلغاء تعارض المصالح (رابح، 2019).

الشفافية والإفصاح: الإفصاح عن جميع المعلومات التي يحتاجها الأطراف ذات الصلة، وإعطاء صورة حقيقية لواقع حال المنشاة وبما يدعم مبدأ العدالة والنزاهة والصدق والموضوعية، وتقديم تلك المعلومات لمن يحتاجها في الوقت المناسب (صالح، 2018 ج).

1-8-خطة الدراسة:

تقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات، يتناول أولها الدراسات السابقة التطبيقيةوالفجوة البحثية، ويختص ثانيها بالإطار النظري للدراسة؛ موضحا مفهوم الحـوكمـة الالكترونية وأهميتها، ومعاييرها ومتطلبات تحقيقها، ودور الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح. ويوضح ثالثها الدراسة التطبيقية؛ حيث يبين أداة الدراسة واختباراتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، واختبار فرضيات الدراسة.

2- الدراسات السابقة التطبيقية:

2-1-عرض الدراسات السابقة:

لعل من أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع هذه الدراسة ما يلي:

1- دراسة إبراهيمي وآخرون (Ibrahimy et al., 2023)، بعنوان: "The role of e-government in reducing corruption and enhancing transparency in the Afghan public sector: a case study"، هدفت إلى استكشاف دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد وتحقيق الشفافية من منظور المواطنين والموظفين العموميين في الهيئة الوطنية للإحصاء والمعلومات في أفغانستان. تكونت عينة الدراسة من (280) مواطن ومقابلات مع ستة موظفين عموميين في الهيئة الوطنية للإحصاء والمعلومات. وبينت النتائج أن الحكومة الإلكترونية توزع السلطة ولا مركزية السلطة بين الموظفين العموميين، وتحد من الفساد وتعزز الشفافية والمساءلة من خلال الإبلاغ عن الفساد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، واستمارات الشكاوى عبر الإنترنت، ورسائل البريد الإلكتروني، وتم تحديد العوامل الرئيسية التي تحد من الفساد من خلال الحكومة الإلكترونية.

1- دراسة التركي وآخرون (2021)، بعنوان: دور الحـوكمـة الإلكترونية في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص بدولة قطر. وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص في دولة قطر، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص في دولة قطر، واستخدمت الدراسة منهجية نوعية، وأجريت مقابلات مع عينة مكونة من (46) مفردة من أصحاب المصلحة المعنيين في القطاع العامة والخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع. توصلت الدراسة إلى أن الحـوكمـة الإلكترونية قد أسهمت في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص في دولة قطر، كما أن أظهرت توفر الأطر التشريعية والقانونية المعنية بتعزيز

الشفافية ومكافحة الفساد، جاء ذلك في إطار الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة لتعزيز الشفافية في مختلف المجالات تنفيذا لرؤيتها لعام 2030م. وبينت الدراسة الحاجة للاستمرار في تطوير قنوات الحوكمة المختلفة من أجل مزيد من التحسين والتطوير في شفافية القطاع الخاص.

2- دراسة الرباحي (2021)، بعنوان "تقويم مدى استجابة الشركات الكويتية للإفصاح والشفافية كأحد متطلبات الحوكمة المؤسسية"، وهدفت هذه الدراسة لتقويم مدى تطبيق الشركات الكويتية لمبدأ الإفصاح والشفافية، من خلال دراسة حالة بعض الشركات المدرجة في السوق المالي الكويتي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات الكويتية تطبيق معايير الإفصاح والشفافية بنسب متباينة. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الأجهزة الرقابية المسؤولة عن تطبيق مبادئ الحوكمة، لما لذلك من دور مهم وفعال في تعزيز جوانب الحوكمة المؤسسية.

3- دراسة سانل (Sanl, 2020) بعنوان "Banking Governance and Transparency in the Nigerian Banking Sector"،وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الحوكمة المصرفية والإفصاح في البنوك النيجيرية، وذلك بالتطبيق على ثمانية بنوك نيجيرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك النيجيرية ملتزمة بتطبيق الحوكمة المصرفية والإفصاح بطريقة مرضية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز هذا الاتجاه لدى البنوك النيجيرية.

4- دراسة صبري (2019)، بعنوان: **"**إستراتيجية مقترحة لتحسين الحوكمة والإفصاح في القطاع الصرفي المصري"، وقد هدفت هذه الدراسة لتقديم مقترح معزز لسياسة البنك المركزي المصري الهادفة لتطبيق الحوكمة والإفصاح في البنوك المصرية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى إنه يمكن وضع استراتيجية وطنية معززة للحوكمة والإفصاح بالتعاون مع البنوك العاملة والبنك المركزي المصري. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق هذه الاستراتيجية لما لها من أهمية في تعزيز سلامة القطاع المصرفي المصري.

5- دراسة إيرمو (Ermo, 2019)، بعنوان "Disclosure and Transparency in the Indian Banking Sector, Importance and Reality"، **وهدفت** هذه الدراسة لبيان واقع الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي الهندي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الرقابة التي يفرضها البنك المركزي الهندي تسهل عملية تطبيق الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي الهندي بصورة تكاد تكون كاملة. وأوصت الدراسة بضرورة استمرار البنك المركزي الهندي بهذه الإجراءات، مع إجراء عمليات تقييم مستمرة للتأكد من نجاح تلك

الإجراءات في تحقيق مستويات مرضية من الإفصاح والشفافية في هذا القطاع.

5- دراسة خنفر (2019)، بعنوان: أثر تطبيق الحـوكمـة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، هدفت التعرف على أثر تطبيق مبادئ حـوكمـة الشركات على الشفافية والإفصاح في التقارير المنشورة للبنوك التجارية السعودية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتكونت عينة الدراسة من (71) موظفي شركات الوساطة والمحاسبين القانونيين، وخلصت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء موظفي شركات الوساطة ومحاسبين العموم فيما يتعلق بالآثار الإيجابية لتطبيق مبادئ حـوكمـة الشركات على الشفافية والإفصاح عن التقارير المنشورة للبنوك التجارية السعودية، وخاصة التقارير المنشورة للبنوك التجارية السعودية فيما يتعلق بعمليات الأطراف ذات العلاقة وتلك التي لديها تضارب في المصالح، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين فيما يتعلق بالتأثيرات الإيجابية لتطبيق مبادئ حـوكمـة الشركات على السوق المالي السعودي.

6- دراسة العنزي (2018)، بعنوان: أثر الحـوكمـة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية الكويتية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحـوكمـة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية الكويتية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي لعام 2017، والبالغ عددها خمسة مصارف، وتم إتباع أسلوب الحصر الشامل على عينة مكونة من (100) موظف. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل بعد من أبعاد المتغير المستقل المتمثلة بـــ (الإطار والقوانين التي تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الإلكترونية، الالتزام الإدارات بالمخطط التوجيهي العام الصادر عن الحكومة الإلكترونية، المعايير والمقاييس المعتمدة في أنظمة الحكومة الإلكترونية) في تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية الكويتية.

7- دراسة بوخريص (2017)، بعنوان: دور الحـوكمـة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية. هدف البحث إلى تحديد أثر أبعاد الحـوكمـة الإلكترونية المتمثلة (المتطلبات الإدارية والتنظيمية، الشفافية والإفصاح الإلكتروني، المشاركة الإلكترونية، المساءلة) على التميز التنظيمي في المصارف التجارية الليبية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وطبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية مكونة من (242) مفردة، وكان حجم العينة للإدارة العليا (138) مفردة. وقد أكدت نتائج الدراسة أن الحـوكمـة الالكترونية لها دور في تحقيق التميز التنظيمي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر

مدراء الإدارة العليا والعملاء، وعدم وجود فروق ما بين آراء المدراء والصلاء فيما يخص ضرورة استخدام الحوكمة الالكترونية المتمثلة في (المتطلبات الإدارية والتنظيمية، الشفافية والإفصاح الإلكتروني، المشاركة الإلكترونية، المساءلة) لتحقيق التميز التنظيمي في المصارف التجارية الليبية، وأن هناك دعم متوسط للإدارة العليا لتطبيق الحوكمة الإلكترونية.

8- دراسة أبي الريحة (2016)، بعنوان: أثر الحوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف: بحث تطبيقي في (عينة من المصارف العراقية الخاصة). هدفت إلى بيان أثر الحوكمة والشفافية على تقويم أداء المصارف، تم دراسة هذه المؤشرات على عينة من المصارف الأهلية الخاصة ولمده سنتين 2013 و 2014 وتبين أن كل من الحوكمة والشفافية لها اثر في عملية تقويم الأداء لهذه المصارف ولكن تأثير الشفافية كان أكثر من تأثير الحوكمة على الأداء. وأظهرت النتائج أن التشريعات والقوانين العراقية لا تعوض غياب مبادئ الحوكمة، لذا ينبغي على المصارف الالتزام بمبادئ OECD أو الصادرة عن بازل وأيضا على السلطات المختصة إصدار مبادئ محلية للحوكمة.

2-2-تعليق الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الهدف، مثال هدفت دراسة بوخريص (2017) إلى تحديد أثر أبعاد الحوكمة الإلكترونية المتمثلة (المتطلبات الإدارية والتنظيمية، الشفافية والإفصاح الإلكتروني، المشاركة الإلكترونية، المساءلة) على التميز التنظيمي في المصارف التجارية الليبية، في حين هدفت دراسة أبو الريحة (2016)بالتي هدفت إلى بيان اثر الحوكمة والشفافية على تقويم أداء المصارف العراقية، أما دراسة بوخريص (2017)، فقد هدف إلى تحديد أثر أبعاد الحوكمة الإلكترونية المتمثلة (المتطلبات الإدارية والتنظيمية، الشفافية والإفصاح الإلكتروني، المشاركة الإلكترونية، المساءلة) على التميز التنظيمي في المصارف التجارية الليبية.

كما اختلف مع الدراسة الحالية من حيث عينة الدراسة مثل دراسة (خنفر، 2019) التي طبقت على عينة مكونة من (71) موظفي شركات الوساطة والمحاسبين القانونيين، ودراسة إبراهيمي وآخرين (Ibrahimy et al., 2023)، التي تكونت عينتها من (280) مواطن وموظف عمومي في الهيئة الوطنية للإحصاء والمعلومات. في حين طبقت الدراسة الحالية على موظفي البنوك الإسلامية في السعودية (بنك البلاد).

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بمتغيرها المستقل الحوكمة الالكترونية بأبعادها (الانضباط، العدالة، والمسائلة، المسؤولية، والاستقلالية) في قياس أثرها على تعزيز الشفافية

والإفصاح، وتعتبر من الدراسات الأولى التي تطبق على بنك البلاد في السعودية.

3- الإطار النظري للدراسة:

3-1-مفهوم الحـوكمـة:

شهد العقدان الأخيران أسرع وأعمق تحول في تاريخ البشرية، هذا التحول الذي نجم عن حصاد علمي وتكنولوجي ومعرفي هائل جسدته تلك الطفرات المتوالية، التي شهدها حقل الاتصال والمعلومات، ففي ظل التقدم العلمي وظهور ما يسمى التقنية الرقمية أو الإلكترونية، كان لا بد لدول العالم أن تتجه نحو الاستفادة من تلك التقنية في كافة المجالات، للتخلص من أسلوب العمل التقليدي. لذلك فقد أدخلت التقنية الرقمية في الحـوكمـة الإلكترونية، وبرزت كأحدث المفاهيم التي تعد إستراتيجية ضرورية وفعالة لتطبيق وتفعيل الحكم الراشد على مستوى المؤسسات العامة والخاصة. إلا أن تداعيات التنافسية الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية، أرغمت أصحاب القرار في أن يكيفوا سياساتهم الاقتصادية مع متطلبات العولمة التي تمتاز بتحرير شامل في جميع الميادين (باسي، 2020).

ويستخدم مصطلح الحـوكمـة لوصف كل تلك الهياكل والعمليات والأنشطة، التي تشارك في التخطيط والتوجيه للمؤسسات والأشخاص الذين يعملون في التعليم العالي. إن هدف الحـوكمـة الجيدة هو منظمة قوية تحقق أعلى مستويات الأداء، وتكون مسؤولية أمام المجتمع الذي تخدمه، ويأمل أن تسهم أنظمة الحـوكمـة في المؤسسات التعليمية إلى تشجيع جميع مكوناتها على أن يكون لها رأي في إدخال التحسينات على المؤسسة والنهوض برسالتها (برقان والقرشي، 2012).

وتؤكد الحـوكمـة أهمية الانتقال بفكرة الإدارة من الوضع الهيكلي الجامد، إلى وضع أكثر تفاعلية وتكاملية بين القطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني. وذلك من خلال ارتباطها بعملية صنع القرار في المجتمع ومؤسساته المختلفة، من خلال التفاعلات التي تتم داخل الهياكل والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة واتخاذ القرار، وتعبير أفراد المجتمع عن وجهة نظرهم في مختلف القضايا (مرزوق، 2017).

عرفها مرزوق (2017) بأنها: العمليات والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة دارة الموارد من أجل والرقابة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعرفها العوضي (2020) بأنها: حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها من إدارة تقليدية إلى إدارة تستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسئولية أمام، تتعلق بمعناها الأوسع بالعمليات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بواسطتها صياغة السياسات وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد وتطبيق الإصلاحات ورصد تنفيذها.

من خلال الطرح السابق لمفهوم الحـوكمـة ترى الباحثة بأنه مجموعة السياسات أو القواعد أو الأطر التي تستخدمها الشركات لتحقيق أهداف أعمالها، وهي تحدد مسؤوليات أصحاب المصلحة، حيث تساعد على تحديد الفرص الجديدة وتطوير الإجراءات اللازمة للاستثمار في تلك الفرص، وتحقيق الاستفادة القصوى منها. وكذلك جذب المستثمرين عن طريق تمهيد الطريق لنمو اقتصادي متنوع.

3-2- مفهوم الحـوكمـة الالكترونية:

عرّفها بارة (2017) بأنها: مجموعة الإجراءات التي تضمن توصيل الخدمات الإلكترونية، والمعلومات عن المؤسسة الجامعية لعملائها الداخليين والخارجيين باستخدام تكنولوجيا المعلومات. كما عرفها حمود (2014) بأنها: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني. كذلك عرفها البنك الدولي بأنها "عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الإنترنيت، والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية، وهذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عدداً كبيرًا من الأهداف مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتمكينهم من الوصول إلى المعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما أن نتائج هذه التطبيقات يمكن أن تؤدي إلى تقليل الفساد وزيادة الشفافية وقناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته (بن عبد الله، 2015).

مما سبق ترى الباحثة الحـوكمـة الالكترونية بأنها إحدى طرق استخدام التكنولوجيا الإلكترونية الحديثة، لتحسين عمليات الحكم والإدارة في الشركات سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ولتعزيز ودعم تقديم الخدمات، وتشمل العناصر الأساسية للحـوكمـة الإلكترونية استخدام المنصات الرقمية، والأنظمة الإلكترونية لتبسيط العمليات الإدارية، وقنوات الاتصال عبر الإنترنت.

3-3- أهمية الحـوكمـة الالكترونية:

ترجع أهميـة الحـوكمـة الالكترونيـة إلى مـا يلي: مريزق (2017):

-إيجاد نماذج جديدة لحل المشاكل السياسية مثل إدارة اللقاءات السياسية من خلال شبكة الانترنت.

-استخدام البريد الالكتروني لإيجاد قنوات اتصال بين الحكومة ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني وكافة الأطراف المشاركة في صنع القرار السياسي.

- تنتقل مسؤولية تطوير المنظمات الحكومية إلى المواطن باعتباره مشاركا في تقييم الأداء الحكومي للخدمات الحكومية الالكترونية المقدمة على شبكة الانترنيت.
- الشفافية بإتاحة المعلومات التفصيلية عن الأداء الحكومي على شبكة الانترنيت ومن ثم تحجيم الفساد الإداري وإعطاء المواطن الحق في مساءلة الحكومة.
- توفير مصادر تمويل جديدة لمشروعات التنمية تستند على مشاركة منظمات الأعمال.

3-4-معايير الحـوكمـة الإلكترونية

أشار طاهر (2019) إلى عدد من معايير الحـوكمـة الإلكترونية وهذه المعايير هي:

1- الخطة الإستراتيجية: يعد التخطيط الإستراتيجي جهد منضبط لاتخاذ القرار الأساسي وإجراءات تشكي لطبيعة واتجاه المنظمة، وهو عملية مستمرة ومنهجية يتم فيها اتخاذ القرارات حول النتائج المرجوة في المستقبل وكيف يمكن للنتائج أن تنجز (بناء على تحليل القدرات الداخلية والاتجاهات الخارجية)، وكيفية قياس النجاح وتقييمه وتعتبر الخطة الإستراتيجية.

2- القيادة الإدارية: إن قيادة المنظمة والقدرات البشرية هي العوامل الحاسمة التي تحدد فيما إذا كانت المنظمة قادرة على تحويل الأفكار والرؤى إلى واقع وكيفية تحقيق ذلك بما يمكن المنظمات من المنافسة والابتكار القائم على اقتصاديات المعرفة، وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير في تنمية القيادات الإدارية وتمكينهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية، وذلك من خلال تشجيع برامج اقتصاد المعرفة.

3- المشاركة: وهي مفهوم مرتبط بالحكم والمجتمع الديمقراطي، ومكون أساسي من مكونات التنمية البشرية وفق منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية ذات الصلة، وتعني أن يكون لأصحاب المصلحة رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو من خلال منظمات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، والقدرة على المشاركة البناءة، ولتكون المشاركة فعالة يجب أن يتوفر لأصحاب المصلحة فرص وافية ومتساوية لإدراج مطالبهم على جدول أعمال الهيئات الحكومية ولطرح همومهم تعبيراً عن الخيارات التي يفضّلونها كحصيلة نهائية لعملية صنع القرار.

4-المساءلة والمسؤولية: تعتبر من أهم معايير الحـوكمـة الإلكترونية، ويقصد بها "مدى تحمل الفرد مسؤولية ما يسند إليه من أعمال وما يتبعها من مهام تتطلبها تلك المسؤولية، وذلك طبقا للشروط والمواصفات التي يكون قد سبق الموافقة عليها، وتعني المسؤولية أن تكون للشركة رسالة أخلاقية يجب أن تؤديها في المجتمع وأن يعترف المدراء بأن

عليهم واجبات تجاه حماية البيئة وتجاه العاملين وتحسين الخدمات المقدمة لهم.

5- اللامركزية: تشير اللامركزية إلى تقسيم أو تجزئة المنظمة الكبيرة إلى أجزاء من الحجوم قابلة للإدارة الناجحة وإن مفتاح اللامركزية هو الاستقلال الذاتي.

3-5- متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية:

يستلزم تطبيق الحكومة الالكترونية توافر مجموعة من العناصر الرئيسية، والتي أوردها أحططاش (2017) كالآتي:

1- توفير البنية التحتية اللازمة للاتصالات: إن استخدام تقنيات المعلومات لتحميل أعمال الحكومة الالكترونية يتم كله عبر شبكات الاتصال ولهذا فإن المسؤولية الأكبر في هذا السياق تقع على عاتق وزارة الاتصالات في السهر على توفير وصيانة هذه الشبكات باستمرار.

2- ضرورة انتشار الانترنت :تعد الانترنت المرتكز الأساسي في بناء الحكومة الالكترونية التي بواسطتها يتم تأمين الاتصال بين مستخدمي الشبكة على مستوى جميع القطاعات الحكومية، أو غير الحكومية والمواطنين ضمن بيئة رقمية عالية التخصصات.

3- ضرورة إتاحة الحاسب الآلي: معظم خدمات الحكومة الالكترونية تتم على هذا الجهاز فإنه متطلب لا بديل عنه، الذي يستلزم استطاعة المواطن على اقتنائه من جهة والإلمام باستخداماته المتعددة من جهة أخرى.

4- ضرورة توفير التشريعات اللازمة :وهذا يتطلب توفير جملة من القوانين التي تعمل على صون وضمان الأمن الوثائقي وحماية سرية البيانات، وحماية التوقيع الالكتروني.

5- إعادة هندسة إجراءات العمل في الحـوكمـة: يتطلب الحكومة الالكترونية إعادة هندسة جميع الإجراءات المتعلقة بأعمال الحكومة المختلفة وتحويلها للنظام الرقمي، ويتطلب القيام بوصف كل الخدمات الحكومية بالتفصيل ومن يقوم بهذه الخدمات، تحديد العلاقة وتداخل الإجراءات مع الوزارات أو مختلف الدوائر بالتفصيل، إعادة تصميم الإجراءات حيث يتم حذف الأجزاء التي لا تناسب مع هذا الأسلوب الحديث، ونشر تفاصيل الإجراءات الجديدة على موقع الانترنت.

6- التأكيد على ضرورة تكوين وتأهيل العنصر البشري الذي يعتبر أساس نجاح أي عملية وكذلك نشر الوعي والثقافة استعمال تكنولوجيا المعلومات لدى المواطن.

3-6-الشفافية والإفصاح:

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ الحـوكمـة الالكترونية، نظراً لما يمثله من استقرار وشفافية وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين، والإفصاح هو عملية الكشف عن المعلومات

الجوهرية التي تهم المستثمرين وأصحاب العلاقة والمصالح، ويتم الإفصاح على أساس دوري (فترات مالية محددة) أو بشكل فوري عند حدوث أمر ما، وذلك حتى تكون المعلومات متوافرة في نفس الوقت لكافة الأطراف المعنية. ويعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ اللازمة لتطبيق نظام الحـوكمـة الالكترونية من خلال عدم إخفاء أي معلومة، وإظهارها للجمهور في الوقت المناسب ضرورة لتوفير جميع المعلومات بدقة ووضوح، والإفصاح عن كافة البيانات الأولية والمعلومات الأخرى (السويدي، 2016).

الإفصاح في الاصطلاح هو: التنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق الأرباح والوفاء بالتزاماتها والكشف عن المعلومات المهمة للمستثمرين، والمساهمين بالوسائل المختلفة لكشف تلك المعلومات المهمة لهم، وإشهار كافة الحقائق عن الشركة سواء الدورية أو غير الدورية، وكذلك المالية وغير المالية لجميع الأطراف وسوق المال. وعرفت الشفافية بأنها: إيصال معلومات حقيقية وواضحة وكافية إلى كافة الأطراف ذوي المصلحة لإتاحة الفرصة لهم لتحليل عمليات المؤسسة، وتعد الشفافية ركيزة مهمة لضمان النزاهة والثقة في إدارة المؤسسة (السويدي، 2016).

وعرف بلحيمر (2021) الشفافية بأنها: الوضوح التام في رسم الخطط والسياسات واتخاذ القرارات وعرضها على الجهات المختصة بمراقبة الأداء، سواء الأداء الحكومي أو أداء الأفراد العاملين، وهذا يعني خضوع جميع الممارسات والسياسات، للمحاسبة والرقابة المستمرين.

وتتطلب الشفافية توفر عناصر منها:

1- تحديد رؤية الإدارة والهدف من وجودها وتوضيح ما ينبغي أن تقدمه للمواطن والمجتمع.
2- تبسيط إجراءات العمل وتجنب التعقيد وذلك بمشاركة كافة ذوي المصالح، الأمر الذي يساهم في تيسير أعمال المراجعة والرقابة.
3- سعي الإدارة من خلال أعمالها وأساليب إدارتها إلى إرساء المساواة، تكافؤ الفرص والنزاهة.
4- ضرورة توفير المواقع الالكترونية الخاصة بكل أجهزة الحكومة ضمن شبكة الانترنت، والتي يتوجب من خلالها تجسيد صورة صادقة عن الواقع من خلال عمليات التحيين، مع ضمان توفير إمكانية الإصغاء لآراء المواطن بخصوص أنشطتها وأعمالها.
5- إرساء مفهوم الشفافية بتطبيق الهندرة (هندسة الإدارة)، والتي تعتبر تغييراً شاملاً في الإدارة نتيجة المتغيرات الحاصلة خاصة التكنولوجية منها والذي يمس كل جوانب العمل.
6- إعطاء الأولوية للمساءلة والحرص على مصداقية القوانين والإجراءات (بلحيمر، 2021).

3-7- دور الحوكمة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح:

وتسهم الحوكمة الالكترونية في تشكيل إستراتيجية المنظمة وتوفيرها للإجراءات والقوانين التي تكفل للمجتمع قيام الإدارة بالاهتمام والعناية بمصالح كافة الأطراف؛ لتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم من خلال الخدمات الإلكترونية المتواصلة والمتكاملة، حيثُ تشكل الحوكمة الالكترونية عملية من عمليات التغيير التي تسهم في توسيع المجالات التي تدفع المنظمة إلى المشاركة في اقتصاد المعرفة القائم على إنجاز المعاملات عبر شبكة الإنترنت بسرعة ودقة وجهد، فتطوير الحوكمة الالكترونية يزيد من الشفافية والفعالية في إدارة المنظمة.(العنزي، 2018).

وتتحقق الشفافية والإفصاح من خلال تبسيط وتسهيل الإجراءات، إذ تعتبر عملية إعادة هندسة العملية الإدارية وتبسيط مراحلها من أهم مراحل التحول نحو الحوكمة الإلكترونية. وتحقيق مبدأ الحياد، تعمل الحكومة الإلكترونية وفق تعليمات إلكترونية محددة مسبقاً ما يمنع ظاهرتي الانحياز والمحاباة لصالح طرف على حساب الأطراف الأخرى. وفعالية الحوكمة الإلكترونية في توفير الإعلام للجميع، إذ تتحقق الشفافية الحكومية من خلال سهولة الوصول للمعلومات الخاصة بالقرارات، مما يجسد تساوي الفرص في التعاملات الإدارية (بلحيمر، 2021).

4- الدراسة التطبيقية

4-1- مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع موظفي (بنك البلاد) في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (3562) موظف، وتكونت عينة الدراسة من (351) موظفاً، وتم حساب حجم العينة بتطبيق معادلة ستيفن ثامبسون، وتم توزيع الاستبانة الكترونياً.

4-2-مصادر جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين لجمع البيانات وهما:

مصادر المعلومات الثانوية: وتمثلت هذه المصادر في الكتب والأبحاث والتقارير والرسائل الجامعية وذلك لتغطية الجانب النظري من هذه الدراسة.

المصادر الأولية: وتمثلت في البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة الالكترونية التي وزعت لهذه الغاية.

4-3-أداة الدراسة واختباراتها:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تصميم استبانة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والأدب النظري، حيث تكونت هذه الاستبانة من محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين.

المحور الثاني: البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة: والتي شملت أبعاد المتغير المستقل والمتمثل بالحوكمة الالكترونية، وأبعاد المتغير

التابع والمتمثل في تعزيز الإفصاح والشفافية في البنوك الإسلامية في السعودية، وقد صيغت جميع فقرات هذه الاستبانة من خلال مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). كما تم تصنيف إجابات عينة الدراسة إلى خمس مستويات متساوية، وكما هي موضحة في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) توزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في إدارة الدراسة

المدى	الدرجة
1.80-100	منخفضة جداً
2.60-1.81	منخفضة
3.40-2.613	متوسطة
4.20-3.41	عالية
5.00-4.21	عالية جداً

اختبارات أداة الدراسة:

تم إجراءً بعض الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة وهذه الاختبارات هي:

1- الصدق الظاهري: حيث تم عرض الاستبانة الخاصة بالدراسة على أربعة متخصصين في هذا المجال، والذين قاموا بوضع بعض الملاحظات على أداة الدراسة ومن ثم تم تعديل الاستبانة بناءً على هذه الملاحظات.

2- ثبات إدارة الدراسة: لقياس ثبات إدارة الدراسة فقد قامت الباحثة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وقد أظهرت نتائج هذا الاختبار أن قيم الثبات كانت عالية إذا تراوحت بين 76% و88%، كما يلاحظ أن المعدل العام للثبات بلغ 86% وهو أكبر من النسب المقبولة في البحوث الإنسانية، وكما هي موضحة في الجدول التالي (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

	متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	درجة ألفا
الحوكمة الالكترونية	الانضباط	5	0.88
	العدالة	4	0.76
	والمسائلة	6	0.79
	المسؤولية،	5	0.85
	والاستقلالية	5	0.82
الإفصاح والشفافية	تعزيز الإفصاح والشفافية	9	0.76
المعدل العام للثبات			**0.86**

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والانحراف، وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، واختبار كرونباخ ألفا.

4-4-1-وصف خصائص عينة الدراسة

تم توضيح خصائص عينة الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

خصائص عينة الدراسة		التكرار (من 351)	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	219	%62
	أنثى	132	%38
العمر	من 18-25	29	%8
	26-33	64	%18
	34-41	109	%31
	42-49	98	%28
	50 فأكثر	51	%15
مركز العمل	الرقابة المالية	67	%19
	التدقيق الداخلي	84	%24
	الحوكمة	201	%57
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	32	%9
	من 3-5 سنوات	87	%25
	من 5-10 سنوات	162	%46
	أكثر من 10سنوات	70	%20
المستوى التعليمي	دبلوم	7	%2
	بكالوريوس	218	%62
	دبلوم عالي	37	%11
	ماجستير	49	%14
	دكتوراه	40	%11
المجموع		**351**	**%100.00**

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (3) أن نسبة الذكور من عينة الدراسة بلغت 62%، بينما بلغت نسبة الإناث 38%، أما فيما يتعلق فكانت الفئة العمرية 34-41 هي الأعلى وبنسبة 31%، تليها الفئة العمرية من 42-49 وبنسبة 28%، أما بخصوص مركز العمل في البنك أن 57% من عينة الدراسة يعملون في وحدة الحوكمة، و24% في التدقيق الداخلي، و19% في الرقابة المالية، وهذا يعطي مؤشر على ان المبحوثين على دراية وإطلاع بموضوع

الدراسة ولديهم من المعلومات والخبرة ما يسمح لهم بالإجابة الموضوعية على أسئلة الاستبانة.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة فأن 46% من أفراد عينة الدراسة هم من الفئة التي تبلغ خبرتها من 5-10 سنوات، كما أن 62% من أفراد عينة الدراسة هم من حملة البكالوريوس، مما يشير بوضوح أن هذه العينة تمتلك من الخبرة والمؤهلات ما يسمح لها بإعطاء معلومات دقيقة حول موضوع هذه الدراسة.

4-4-2- نتائج تحليل الإحصاء الوصفي:

تـــم اســـتخدام المتوســـطات الحســـابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لكل فقـرة وذلـك للتعـرف عـلى اتجاهـات أفـراد عينـة الدراسة حول أثر تطبيق الحـوكمـة الالكترونيـة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنـوك الإسـلامية في السعودية، وكانت النتائج كالآتي:

أبعاد الحـوكمـة الالكترونية

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأبعاد الحـوكمـة الالكترونية:

1- بعد الانضباط:

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لبعد الانضباط.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	تسهم الحـوكمـة الالكترونية في إيجاد حافز لإدارة البنك لتحقيق سعر عادل لأسهم البنك.	3.24	0.84	2	متوسطة
2	تسهم الحـوكمـة الالكترونية في نشر تقارير ممارسات الحـوكمـة في البنك من خلال التقرير السنوي، الذي يُنشر في موعدة القانوني.	3.21	0.79	3	متوسطة
3	الاعتماد على الحـوكمـة الالكترونية يسهم في التقليل من مخاطر الفساد المالي والإداري في البنك.	2.97	0.94	5	متوسطة
4	تعمل الحـوكمـة الالكترونية على تحقيق الانضباط في التقديرات المتعلقة بحقوق الملكية وتكلفة رأس المال في البنك.	3.47	0.91	1	متوسطة
5	تسهم الحـوكمـة الالكترونية في إدارة الديون من خلال مشروعات هادفة ومربحة للبنك.	3.02	0.77	4	متوسطة
البعد كاملاً		3.18	0.67	**متوسطة**	

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (4) أن مستوى الأهمية لفقرات بعد الانضباط كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملاً (3.18) وانحراف معياري (0.67)، وهذا الأمر يدل على درجة موافقة متوسطة لأنها تقع ضمن الفئة (2.61-3.40)، بالإضافة لعدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.97-3.47)، وقد جاءت الفقرة "تعمل الحوكمة الالكترونية على تحقيق الانضباط في التقديرات المتعلقة بحقوق الملكية وتكلفة رأس المال في البنك." بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.47) وبأهمية نسبية متوسطة، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.18). بينما جاءت الفقرة "الاعتماد على الحوكمة الالكترونية يسهم في التقليل من أخطار الفساد المالي والإداري في البنك" في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (2.97) وهو أدني من المتوسط الحسابي الكلي (3.18)، وبأهمية نسبية متوسطة أيضاً.

2-بعد العدالة:

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لبعد العدالة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	يسهم تطبيق الحوكمة الالكترونية في ربط نظام الحوافز والمكافآت بأداء أعضاء مجلس الإدارة والموظفين وبما يحقق العدالة والمساواة.	3.59	0.97	3	عالية
2	تطبيق الحوكمة الالكترونية يسهم في تحقيق العدالة بين صغار وكبار المساهمين في البنك.	4.02	0.67	2	عالية
3	يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية لضمان حماية حقوق صغار المساهمين، ويعطيهم الحق في الاعتراض على القرارات التي تمس حقوقهم.	4.18	0.66	1	عالية
4	تطبيق الحوكمة الالكترونية يجعل إدارة البنك تدرك أن إجراءات الحوكمة الالكترونية تسهم في تعزيز حسن سير العمل وتحقق العدالة في تعاملات البنك مع جميع الأطراف.	3.22	0.84	4	متوسطة
البعد كاملاً		**3.75**	**0.69**	**عالية**	

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (5) أن مستوى الأهمية لفقرات بعد العدالة كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملاً (3.75) وانحراف معياري (0.69)، ويدل ذلك على درجة موافقة عالية لأنها تقع ضمن الفئة (3.41-4.20)، بالإضافة لعدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.22-4.19)، وقد جاءت الفقرة "يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية لضمان حماية حقوق صغار المساهمين، ويعطيهم الحق في الاعتراض على

القرارات التي تمس حقوقهم" بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.18) وبأهمية نسبية عالية، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.75) بينما جاءت الفقرة "تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يجعل إدارة البنك تدرك أن إجراءات الحـوكمـة الالكترونية تسهم في تعزيز حسن سير العمل وتحقق العدالة في تعاملات البنك مع جميع الأطراف." في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (3.22) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي (3.75)، وبأهمية نسبية متوسطة.

3- بعد المسائلة:

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لبعد المسائلة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	يؤدي تطبيق الحـوكمـة الالكترونية لتعزيز مبدأ المسائلة في حال حدوق أي تجاوز أو خطأ، ويجعل الإدارة تتصرف بشكل فعال حيال أي تجاوزات.	3.84	0.84	5	عالية
2	تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يساعد إدارة البنك في تقييم أداء الموظفين، ويسهم في سرعة الكشف عن أي خطأ بسرعة وسهولة.	4.19	0.94	1	عالية
3	الاعتماد على الحـوكمـة الالكترونية يساعد إدارة البنك في تفعيل الأدوار الرقابية في جميع مستويات القرار وفي مختلف عمليات البنك.	4.09	0.88	2	عالية
4	تساعد الحـوكمـة الالكترونية في تقييم أداء أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية.	4.01	0.75	3	عالية
5	تطبيق الحـوكمـة الالكترونية في البنك يسهم في مساعدة المساهمين في متابعة عمل إدارة البنك، والتحقق من أن القرارات المتخذة تخدم مصالح البنك.	3.28	0.71	6	متوسطة
6	تعمل الحـوكمـة الالكترونية على وضع آليات واضحة لمعاقبة أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في حال وجود تجاوزات أو سوء استغلال للسلطة.	3.88	0.67	4	عالية
البعد كاملاً		**3.88**	**0.73**	**عالية**	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (6) أن مستوى الأهمية لفقرات بعد المسائلة كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملاً (3.88) وانحراف معياري (0.73)، وهذا الأمر يدل على درجة موافقة عالية لأنها تقع ضمن الفئة (3.41-4.20)، بالإضافة لعدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.28-4.19)، وقد جاءت الفقرة "تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يساعد إدارة البنك في تقييم أداء الموظفين، ويسهم في سرعة الكشف عن أي خطأ بسرعة وسهولة." بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.19) وبأهمية نسبية عالية، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.88) بينما جاءت الفقرة "تطبيق الحـوكمـة الالكترونية في البنك

يسهم في مساعدة المساهمين في متابعة عمل إدارة البنك، والتحقق من أن القرارات المتخذة تخدم مصالح البنك." في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (3.28) وهو ادني من المتوسط الحسابي الكلي (3.88)، وبأهمية نسبية متوسطة.

4-بعد المسؤولية:

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لبعد المسؤولية.

رقم السؤال	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية لمتابعة أداء موظفي البنك والتأكد من أنهم يقومون بأعمالهم بالصورة المطلوبة.	3.99	0.94	2	عالية
2	تطبيق الحوكمة الالكترونية يسهم في ضمان عدم حدوث تلاعب من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات الموظفين في البنك.	4.02	0.69	1	عالية
3	تطبيق الحوكمة الالكترونية يسهم في رفع مستويات المسؤولية لدى موظفي البنك، والعمل بدرجة عالية من الأخلاق الوظيفية.	3.47	0.83	3	عالية
4	يسمح تطبيق الحوكمة الالكترونية بوضع إجراءات تصحيحية في حال وجود خروقات في العمل وتصحيح المسار.	3.12	0.70	4	متوسطة
5	تطبيق الحوكمة الالكترونية يسهم في إيجاد نظام رقابة داخلية فعال في البنك مما يسمح بمراجعة ومتابعة كل العمليات المنفذة.	3.02	0.99	5	متوسطة
البعد كاملاً		**3.52**	**0.63**		**عالية**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (7) أن مستوى الأهمية لفقرات بعد المسؤولية كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملاً (3.52) وانحراف معياري (0.63)، وهذا الأمر يدل على درجة موافقة عالية لأنها تقع ضمن الفئة (3.41-4.20)، بالإضافة لعدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.02-4.02)، وقد جاءت الفقرة "تطبيق الحوكمة الالكترونية يسهم في ضمان عدم حدوث تلاعب من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات الموظفين في البنك." بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.02) وبأهمية نسبية عالية، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.52) بينما جاءت الفقرة "تطبيق الحوكمة الالكترونية يسهم في إيجاد نظام رقابة داخلية فعال في البنك مما يسمح بمراجعة ومتابعة كل العمليات المنفذة." في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (3.02) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي (3.52)، وبأهمية نسبية متوسطة.

5-بعد الاستقلالية:

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لبعد الاستقلالية.

رقم السؤال	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يسهم في تعزيز مبدأ استقلالية أعضاء مجلس إدارة البنك بشكل واضح.	3.67	0.69	2	عالية
2	تسهم الحـوكمـة الالكترونية في منع أي ضغوطات قد يتعرض لها الموظفين من قبل إدارة البنك.	3.42	0.66	3	عالية
3	تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يسهم بشكل واضح في الحكم بموضوعية واستقلالية على أداء البنك بشكل عام.	4.09	0.74	1	عالية
4	توفر آليات الحـوكمـة الالكترونية جهات رقابية مستقلة لتقييم القرارات الصادرة من قبل إدارة البنك والتأكد من توفر الموضوعية في هذا المجال.	3.21	0.94	5	متوسطة
5	تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يضمن إصدار الجهات الرقابية لتقاريرها بدقة، وفي مواعيد محددة.	3.33	0.67	4	متوسطة
البعد كاملاً		**3.54**	**0.87**	**عالية**	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (8) أن مستوى الأهمية لفقرات بعد الاستقلالية كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملاً (3.54) وانحراف معياري (0.87)، وهذا الأمر يدل على درجة موافقة عالية لأنها تقع ضمن الفئة (3.41-4.20)، بالإضافة لعدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.21-4.09)، وقد جاءت الفقرة "تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يسهم بشكل واضح في الحكم بموضوعية واستقلالية على أداء البنك بشكل عام" بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.09) وبأهمية نسبية عالية، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.54) بينما جاءت الفقرة "توفر آليات الحـوكمـة الالكترونية جهات رقابية مستقلة لتقييم القرارات الصادرة من قبل إدارة البنك والتأكد من توفر الموضوعية في هذا المجال" في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (3.21) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي (3.54)، وبأهمية نسبية متوسطة.

ثانياً: المتغير التابع: تعزيز الإفصاح والشفافية في البنوك الإسلامية في السعودية.

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الإفصاح والشفافية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	تقارير البنك المالية تقدم صورة واضحة وحقيقية لواقع حال البنك.	3.28	0.67	8	متوسطة
2	التقارير المالية الصادرة من قبل البنك تحتوي على جميع المعلومات الضرورية واللازمة لمستخدميها، مما يسهل عملية اتخاذ القرار المناسب.	3.87	0.74	4	عالية
3	يقوم البنك بالإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية بطريقة عادلة ونزيهة.	3.67	0.64	6	عالية
4	تقارير البنك المالية تعطي صورة صادقة عن واقع الحال للجميع المساهمين وأصحاب المصالح.	3.97	0.73	3	عالية
5	يقوم البنك بالإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وبكل أمانة.	4.29	0.61	1	عالية
6	يقدم البنك المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب ودون تأخير.	4.27	0.60	2	عالية
7	تحتوي تقارير البنك المالية جميع المعلومات المطلوبة، وبشكل، واضح، وكافي.	3.47	0.96	7	عالية
8	يقوم البنك بالإفصاح عن ربحية بكل شفافية ووضوح من خلال القوائم المالية التي يصدرها.	3.69	0.91	5	عالية
9	تلتزم إدارة البنك بالحيادية عند الإفصاح عن تقاريرها وقوائمها المالية.	3.26	0.88	9	متوسطة
البعد كاملاً		**3.75**	**0.82**	**عالية**	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق بأن مستوى الأهمية لفقرات متغير الإفصاح والشفافية كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملاً (3.75) وانحراف معياري (0.82)، وهذا الأمر يدل على درجة موافقة عالية لأنها تقع ضمن الفئة (3.41-4.20)، بالإضافة لعدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.26-4.29)، وقد جاءت الفقرة "يقوم البنك بالإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وبكل أمانة." بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.29) وبأهمية نسبية عالية، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.75) بينما جاءت الفقرة "تلتزم إدارة البنك بالحيادية عند الإفصاح عن تقاريرها وقوائمها المالية." في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (3.26) وهو أدني من المتوسط الحسابي الكلي (3.75)، وبأهمية نسبية متوسطة.

التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

للتأكد من موضوعية نتائج الدراسة وخلو البيانات من المشاكل الإحصائية، فقد تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي، والجدول رقم (10) يوضح ذلك.

جدول رقم (10) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الرقم	المتغير	Kolmogorov- Smirnov	Sig	النتيجة
1	الحـوكمـة الالكترونية	1.245	0.174	يتبع للتوزيع الطبيعي
2	الانضباط	1.139	1.018	يتبع للتوزيع الطبيعي
3	العدالة	1.117	0.130	يتبع للتوزيع الطبيعي
4	المسائلة	1.134	0.148	يتبع للتوزيع الطبيعي
5	المسؤولية	1.114	1.178	يتبع للتوزيع الطبيعي
6	تعزيز الشفافية والإفصاح	1.238	1.244	يتبع للتوزيع الطبيعي

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق أن توزيع متغيرات الدراسة كان طبيعياً، حيث كانت نسبة التوزيع الطبيعي لكل محاور الدراسة أكثر من 5%وهو المستوى المعتمد في الدراسات الإدارية (عزمي، 2021).

4-5-اختبار فرضيات الدراسة:

تحليل الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة:

كما أشرنا سابقاً فان هذه الدراسة سعت إلى بيان أثر الحـوكمـة الالكترونية بأبعادها (الانضباط، العدالة، والمسائلة، المسؤولية، والاستقلالية) في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية، ولاختبار فرضيات هذه الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط باعتماد أسلوب إدخال المتغيرات المتنبئة إلى معادلة الانحدارية، وذلك كما في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11) نتائج اختبار الانحدار المتعدد الخاصة بالمتغيرات المتنبئة ومعاملات الارتباط المتعددة لها ومقدار تفسيرها حسب أسلوب إدخال المتغيرات المتنبئة على المعادلة

النموذج الفرعي	ر	ر2	ر2 المعدل	الخطأ المعياري	ف المحسوبة	درجة حرية البسط	الدلالة الإحصائية
1	.540[a]	.292	.290	.73461	190.662	1	.00[a]
2	.593[b]	.352	.349	.70343	125.448	1	.00[b]

a المتنبئات (ثابت الانحدار) الحـوكمـة الإلكترونية

b المتنبئات (ثابت الانحدار) الشفافية والإفصاح

يتبين من الجدول (11) التباين المفسر بعد إدخال الحـوكمـة الإلكترونية فسر ما نسبته (.292%) من التباين الحاصل الشفافية والإفصاح، وكانت قيمة "ف" دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05)، في حين فسر إدخال الشفافية والإفصاح ما نسبته (.352%) من الشفافية والإفصاح، وأضاف متغير الحـوكمـة الإلكترونية (.06%) إلى التباين في الشفافية والإفصاح وكانت قيمة "ف" دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05) عندما أدخلت هذه المتغيرات. وتم

حساب معاملات الانحدار المعيارية واللامعيارية للمتغيرات المستقلة التي أدخلت في المعادلة في كلا المرحلتين. بناءً على ذلك تم رفض الفرضية الرئيسية لهذا البحث، والتي تنص على "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوكمة الالكترونية بأبعادها (الانضباط، العدالة، والمسائلة، المسؤولية، والاستقلالية) في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية" وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوكمة الالكترونية بأبعادها في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية".

ويفسر ذلك بأن معايير الحوكمة تعتبر منهجًا متسقا كأحد الأسس التي تنعكس بوضوح في استراتيجية البنوك الإسلامية في السعودية وغيرها من القواعد والتعليمات الإرشادية والقيم المؤسسية ذات الصلة، إذ تدرك البنوك الإسلامية في السعودية أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة ومعاييرها، وما يترتب عليها من إتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات، ويشكل الإفصاح والشفافية وحدة مركزية مستقلة تتولى إدارة وإتاحة كافة المعلومات الدقيقة (النوعية والكمية) الرئيسية المتعلقة بعوامل إدارة المخاطر والمكافآت، والأداء المالي بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، بما يسهم في تعميق وتطوير كفاءة عمل البنوك الإسلامية في السعودية، وتعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح بأدائها.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من الرباحي(2021)، ودراسة سانل (Sanl, 2020)، ودراسة صبري (2019)، ودراسة إيرمو (Ermo, 2019) التي أظهرت نتائجها أن البنوك ملتزمة بتطبيق الحوكمة المصرفية والإفصاح بطريقة مرضية. كما تتفق النتائج مع دراسة إبراهيمي وآخرين (Ibrahimy et al., 2023)، ودراسة التركي وآخرين(2021)، ودراسة العنزي (2018)، ودراسة خنفر (2019)، بوجود أثار إيجابية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية في تعزز الشفافية والمساءلة والحد من الفساد

1- **تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:** وقد تم إجراء اختبار الانحدار المتعدد لبيان أثر المتغيرات المستقلة (أبعاد الحوكمة الالكترونية) على الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية، والجدول رقم (12) يوضح ذلك.

جدول رقم (12) تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة

المتغير المستقل	المتغير التابع: تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية				
	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	0.64	0.14		4.21	0.00
الانضباط	0.48	0.05	0.51	13.98	0.00
العدالة	0.16	0.03	0.39	5.69	0.00
المسائلة	0.18	0.06	0.33	6.25	0.00
المسؤولية	0.28	0.05	0.37	5.48	0.00
الاستقلالية	0.07	0.03	0.41	6.21	0.00

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق أن نموذج الانحدار المتعدد معنوي، فقد بلغت قيمة (F) (13.18) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.000)، في حيث أظهرت النتائج السابقة أن قيمةBeta معنوية لجميع أبعاد الحـوكمـة الالكترونية، كما تشير له أيضا قيمة (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدعونا لرفض الفرضيات الفرعية لهذا الدراسة وقبول الفرضيات الفرعية البديلة والتي تنص على:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05)للانضباط في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) للعدالة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) للمسائلة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) للمسؤولية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) للاستقلالية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

5-النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

5-1-النتائج:

في ضوء ما سبق فأن الدراسة توصلت للنتائج الآتية:

1. تؤثر الحـوكمـة الالكترونية بشكل قوي على الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

2. كان مستوى الأهمية لجميع أبعاد الحوكمة الالكترونية عالياً باستثناء بعد الانضباط الذي كان متوسطاً.
3. توجد علاقة طردية قوية بين أبعاد الحوكمة الالكترونية في المصارف الإسلامية السعودية والشفافية والإفصاح، حيث تبين أن أبعاد الحوكمة الالكترونية (الانضباط، العدالة، والمسائلة، المسؤولية، والاستقلالية)، تزيد من الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
4. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للانضباط في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
5. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
6. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسألة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
7. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
8. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستقلالية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

5-2-التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، يمكن توجيه عدد من التوصيات التي يتعين على متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية أخذها في الاعتبار، فهذه التوصيات من شأنها تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية. ولعل من أهم هذه التوصيات ما يلي:

1. يتعين على البنوك الإسلامية في السعودية تعزيز الشفافية والإفصاح، من خلال اعتماد إستراتيجية تهدف لزيادة فعالية وتطبيق الحوكمة الالكترونية.
2. ضرورة تأكيد البنوك الإسلامية في السعودية على الالتزام الجماعي بتطبيق الحوكمة الالكترونية في جميع الأقسام، والدوائر في البنوك وبما ينعكس على شمولية تطبيق إجراءات الحوكمة.
3. يجب على البنوك الإسلامية في السعودية الاهتمام بالجوانب التنظيمية في إطار اعتماد الحوكمة الالكترونية.
4. يتعين على البنوك الإسلامية في السعودية عقد مزيد من الندوات وورش العمل الهادفة لبيان آثار تطبيق الحوكمة الالكترونية على جميع الأطراف ذات الصلة.

5. ضرورة قيام البنوك الإسلامية في السعودية بإجراء مزيد من الدراسات التي تقيس مستويات الشفافية والإفصاح في هذه البنوك.

5-3- البحوث المستقبلية:

1. الاتجاهات نحو تطبيق الحـوكمـة الإلكترونية في البنوك والمصارف السعودية وأثرها في تميز الأداء الوظيفي.
2. أثر الحـوكمـة الالكترونية في تقليل مخاطر التدقيق الالكترونية في البنوك السعودية.
3. أثر تطبيق الحـوكمـة الالكترونية في تحسين كفاءة أداء نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية في السعودية.
4. دور الحـوكمـة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية في البنوك السعودية.
5. أثر حـوكمـة تكنولوجيا المعلومات في تطوير تدقيق نظم المعلومات المحاسبية لدى البنوك التجارية السعودية.

6-المراجع

6-1-المراجع العربية

أبو الريحة، علي. (2016). أثر الحـوكمـة والشفافية في تقويم أداء المصارف: بحث تطبيقي في (عينة من المصارف العراقية الخاصة). رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق.

أحططاش، نشيدة. (2017). جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية الذكية: تجربة حكومة دبي. مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، *1*(3)، 451- 467.

بارة، سميرة. (2017). الحـوكمـة الجامعية والمقاربة الحديثة في تسيير مؤسسات التعليم العالي. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *5*(1)، 174- 190.

باسي، إلهام. (2020). الثقافة كمفتاح لنجاح الحـوكمـة الإلكتروني. *مجلة المنهل الاقتصاد*، *3*(2)، 331- 342.

برقان، أحمد والقرشي، عبد الله. (15- 17ديسمبر، 2012). حـوكمـة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات. بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة في جامعة الجنان، لبنان. استرجع من الرابط: http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/books/www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/edu/435/index.html

بلال، عواد. (2017). دور الحـوكمـة في تعزيز تنافسية الشركات الصناعية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في الأردن. *مجلة بحوث إدارية*، *2*(17). 99- 124.

بلحيمر، أمال. (2021). تأثير تنمية الحكومة الإلكترونية على الفساد في القطاع العام. *مجلة الإبداع*، *11*(2)، 269- 284.

بن عبدالله، عائشة. (2015). تطبيقات الحـوكمـة الإلكترونية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر. *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *2*(8)، 75- 83.

بوخريص، السنوسي. (2017). دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية. *مجلة العلوم والدراسات الإنسانية*، 40(1)، 1-28.

التركي، خول، وعلاية، موسى، والماوري، أحمد. (2021). دور الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص بدولة قطر. *مجلة الباحث*، *21*(1)، 269- 283.

حمود، عواد. (2014). دور الحوكمة الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية في العراق. *المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات*، *6*(4)، 1- 12 .

رابح، شوقي. (2019). دور الحوكمة في تعزيز الشفافية والإفصاح في الشركات الصناعية. *مجلة البحوث الاقتصادية*، *4*(2)، 41- 54.

الرياحي، حمزة. (2021). *تقويم مدى استجابة الشركات الكويتية للإفصاح والشفافية كأحد متطلبات الحوكمة المؤسسية*. دار السلاسل للطباعة.

السويدي، عبده. (2016). النظام القانوني لحوكمة الشركات وأثر الإفصاح والشفافية عليه. *مجلة الدراسات الاجتماعية*، *22*(4)، 141- 168.

صالح، سارة. (2018 أ). *الحوكمة الالكترونية سبيل لتطوير الإدارة العامة*. شركة ناشر للتوزيع.

صالح، معتز. (2018 ب). *الحوكمة المصرفية اليات للرقابة والمحاسبة*. دار الشرق للنشر.

صالح، نصري. (2018 ج). *الحوكمة المصرفية الأسس والمبادئ*. دار الجيل للنشر.

صبري، نافع. (2019). *إستراتيجية مقترحة لتحسين الحوكمة والإفصاح في القطاع الصرفي المصري*. الملتقى الوطني حول الشفافية والإفصاح، جامعة غرداية، الجزائر.

طاهر، محمد. (2019). جاهزية تطبيق الحوكمة الإلكترونية: دراسة حالة في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب. *مجلة دراسات إدارية*، *11*(22)، 1- 37.

عزمي، نصار. (2021). *التحليل الإحصائي للبحوث في العلوم الإنسانية*. دار مروه للنشر والتوزيع.

عصري، عبد الوهاب. (2020). *الحاكمية المؤسسية*. دار الرحاب للنشر والتوزيع.

العنزي، نواف. (2018). أثر الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية الكويتية. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

العوضي، رأفت. (2020). تصور مقترح لحوكمة مؤسسات التعليم العالي كمدخل لتحقيق متطلبات التنافسية. *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث*، *5* (2)، 30- 86.

مرزوق، فاروق. (2017). حوكمة التعليم العالي: المفهوم والمتطلبات. *مجلة كلية التربية*، *172*(2)، 423- 435.

مريزق، عدمان. (2014). الحوكمة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر. *مجلة الاقتصاد*، *1*(10)، 125- 135.

6- 2-Arabic References

Abu Al-Riha, Ali. (2016). *The impact of governance and transparency in evaluating the performance of banks: an applied research in (a sample of private Iraqi banks)*. Master's thesis, University of Karbala, Iraq.

Ahttash, an anthem. (2017). Quality of public service under smart electronic government: the experience of the Dubai government. *Journal of Development and Human Resource Management, 1*(3), 451-467.

Bara, Samira. (2017). University governance and the modern approach to managing higher education institutions. *Researcher Journal in Humanities and Social Sciences, 5*(1), 174-190.

Passy, inspiration. (2020). Culture as a key to the success of electronic governance. *Al-Manhal Economic Journal, 3*(2), 331-342.

Burgan, Ahmed and Al-Qurashi, Abdullah. (December 15-17, 2012). University governance and its role in facing challenges. Research presented at the International Scientific Conference: Globalization of Management in the Age of Knowledge at Jinan University, Lebanon. Retrieve from link:

http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/books/www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/edu/435/index.html

Bilal, Awad. (2017). The role of governance in enhancing the competitiveness of industrial companies: an applied study on industrial companies in Jordan. *Journal of Management Research, 2*(17). 99- 124.

Belhimer, Amal. (2021). The impact of e-government development on corruption in the public sector. *Creativity Journal, 11*(2), 269-284.

Bin Abdullah, Aisha. (2015). Electronic governance applications to improve public service in Algeria. Generation Journal of Humanities and Social Sciences, 2(8), 75-83.

Bukhris, Al-Senussi. (2017). The role of electronic governance in achieving organizational excellence: a field study on Libyan commercial banks. *Journal of Science and Human Studies, 40*(1), 1-28.

Al-Turki, Khawla and Alaya, Musa and Al-Maori, Ahmed. (2021). The role of electronic governance in enhancing transparency for the private sector in the State of Qatar. *Al-Baheth Magazine, 21*(1), 269-283.

Hammoud, Awad. (2014). The role of electronic governance in activating electronic commerce in Iraq. *Iraqi Journal of Information Technology, 6*(4), 1- 12.

Rabeh, Shawqi. (2019). The role of governance in enhancing transparency and disclosure in industrial companies. *Journal of Economic Research, 4*(2), 41-54.

Al-Riahi, Hamza. (2021). *Evaluating the extent to which Kuwaiti companies respond to disclosure and transparency as one of the requirements of corporate governance*. Al Salasil Printing House.

Al-Suwaidi, Abdo. (2016). The legal system of corporate governance and the impact of disclosure and transparency on it. *Journal of Social Studies, 22*(4), 141-168.

Saleh, Sarah. (2018a). *Electronic governance is a way to develop public administration*. Nasher Distribution Company.

Saleh, Moataz. (2018b). *Banking governance is mechanisms for control and accounting*. Al Sharq Publishing House.

Saleh, Nasri. (2018c). Banking governance foundations and principles. Dar Al-Jeel Publishing House.

Sabry, Nafi. (2019). *A proposed strategy to improve governance and disclosure in the Egyptian banking sector*. National Forum on Transparency and Disclosure, University of Ghardaia, Algeria.

Taher, Muhammad. (2019). Readiness to implement e-governance: a case study in the General Directorate of Southern Electricity Distribution. *Journal of Management Studies, 11*(22), 1- 37.

Azmi, Nassar. (2021). *Statistical analysis of research in the human sciences*. Dar Marwa for Publishing and Distribution.

Modern, Abdul Wahab. (2020). *Institutional governance*. Dar Al-Rehab for Publishing and Distribution.

Al-Anazi, Nawaf. (2018). *The impact of electronic governance in enhancing transparency and disclosure in Kuwaiti Islamic banks*. Master's thesis, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.

Al-Awadi, Raafat. (2020). A proposed vision for the governance of higher education institutions as an approach to achieving competitiveness requirements. *Al-Istiqlal University Research Journal, 5* (2), 30- 86.

Marzouk, Farouk. (2017). Higher education governance: concept and requirements. *College of Education Journal, 172*(2), 423-435.

Mrizq, Ladman. (2014). Electronic governance is an introduction to the development of public administration in Algeria. *Journal of Economics, 1*(10), 125-135.

6-3-English References

Ermo, f. (2019). Disclosure and Transparency in the Indian Banking Sector, Importance and Reality, *Journal of Scientific Research*, *2*(7), 12-39.

Ibrahimy, M., Virkus, S., & Norta, A. (2023). The role of e-government in reducing corruption and enhancing transparency in the Afghan public sector: a case study. *Transforming Government: People, Process and Policy*, *17*(3), 459-472.

Snal. H. (2020). Banking Governance and Transparency in the Nigerian Banking Sector. *Journal of Business Administration, 12*(7). 7-42.

DOI: 10.33948/ESJ-KSU-16-1-2

أثر الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي في الدول العربية *

ديما ناجح المجالي [1] أحمد عبد القادر المجالي [2]

(قُدِّم للنشر 1445/07/13هـ – وقُبِل 1445/09/01هـ)

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى استعراض واقع الاقتصاد الرقمي في الدول العربية وتحليل مسار المؤشرات التي ترتبط بالاقتصاد الرقمي وتقدير أثره على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية خلال الفترة (2012-2022) بالاعتماد على بيانات سنوية مقطعية وتقدير نموذج البيانات الخليطه وقد تم بناء نموذجي الأول باستخدام وبناء مؤشر معياري مركب (Composite Benchmark Indices) يجمع بين مجموعة من المؤشرات الفردية لقياس الأداء في عدة مجالات مختلفة في الاقتصاد الرقمي وتقدير أثرها على النشاط الاقتصادي في الدول العربية. أما النموذج الثاني تم الاعتماد على المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي الصادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي لقياس أثر الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي في الدول العربية. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر المعياري المركب للاقتصاد الرقمي وأن زيادة مؤشر الاقتصاد الرقمي المعياري بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة في النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.41 نقطة مئوية، كما وأشارت النتائج أن زيادة المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.12 نقطة مئوية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الناتج المحلي الإجمالي، البيانات الخليطة.

The Impact of the Digital Economy on Economic Activity

Dima N. Al-Majali [1] Ahmad A. Al-Majali [2]

(Received: January 24, 2024 – Accepted for publication: March 11,2024)

Abstract: This study aimed to review the level of the digital economy in Arab countries, analyze the trends of indicators related to the digital economy, and estimate its impact on real Gross Domestic Product (GDP) in Arab countries from 2012 to 2022. The analysis was based on Panel Data. Two models were constructed in this study. In the first model, a Composite Benchmark Index was developed, which aggregated a set of individual indicators measuring performance across various domains in the digital economy. The impact of this index on economic activity in Arab countries was estimated. The second model relied on the Arab Digital Economy Index issued by the Arab Union for Digital Economy to measure the impact of the digital economy on economic activity in Arab countries. The results showed a positive and significant relationship between the Gross Domestic Product (GDP) and the Composite Benchmark Index of the digital economy. An increase of one percentage point in the composite digital economy index led to a growth of 0.41 percentage points in GDP. also showed that a one percentage point increase in the Arab Digital Economy Index led to an economic growth increase of 0.12 percentage points.

Key words: Digital Economy, Gross Domestic Product (GDP), Panel Data.

---

* بحث مستل من مشروع بحثي للحصول على درجة الماجستير من قسم اقتصاديات المال والاعمال في جامعة مؤتة، الأردن.

(1) باحث ماجستير، قسم اقتصاديات المال والاعمال، كلية الاعمال جامعة مؤتة.

(2) (المشرف على البحث)، أستاذ مشارك، قسم اقتصاديات المال والاعمال، كلية الاعمال جامعة مؤتة.

(1) *A Master's researcher in the Department of Financial Economics, College of Business, Mutah University.*

(2) *(Research Supervisor), Associate Professor, Department of Financial Economics, College of Business, Mutah University.*

E-mail: majalia@mutah.edu.jo

1. المقدمة

يُعتبَر التحولُ نحو الاقتصاد الرقمي من أهم التوجُهَات الاقتصاديّة العالميّة الحديثة، التي تُستَهدَفُها الدولُ لتعزيز أنماط النشاط الاقتصادي في جميع المجالات، سواءً على الجزئيّ أو الكلّي، أو على المستوى الحكومي والخاص، أو على المستويات الاجتماعيّة والبيئيّة. ومِن الملاحظ هنا أنّ النشاط الاقتصادي شهدَ تحولًا جذريًّا في هذا المجال، وأصبحت هناك تغييرات كبيرة في العديد من الدول توافقًا مع متطلبات الاقتصاد الرقمي لجميع مناحي الحياة، وأصبحنا نعيش في عالمٍ رقميّ، ولم يعُدّ الاقتصاد الرقمي مقتصرًا على النمط التقليدي، بل أصبح يتجه نحو الرقمنة. مما دَفَعَ الباحثين لدراسة العلاقات بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي والمؤشرات الاقتصادية لتعزيز فهم أثر الاقتصاد الرقمي وتعزيز كيفية التعامل معه في التحديات التي يواجهان الاقتصاد. فبعض الباحثين فسَّروا أنّ التحول نحو الاقتصاد الرقمي ضرورةً حتمية ملزمة على الدول أولاً وعلى المؤسسات والمنظمات والمجتمع ثانياً، والبعض الآخر يقول إن التحول نحو الاقتصاد الرقمي يحتاج إلى كفاءة الموارد البشرية وتدريبها للعمل على تحسين أدائها.

يُعتبَر الاقتصاد الرقمي أداةً قويةً تُساهِمُ بشكلٍ كبيرٍ في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحسين الإنتاجية والأداء الاقتصادي. إذ يعتمد الاقتصاد الرقمي على التكنولوجيا الرقمية والإنترنت، التي تؤدي إلى تحسين الاتصالات وتسريع العمليات التجارية. فالاقتصاد الرقمي يشجع على زيادة الاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا والاتصالات، وبالتالي يُسهم في تحسين النشاط الاقتصادي في الدول. وعلى الرغم من الجهود التي تُبذلها الدول العربية لتحقيق تنمية الاقتصاد الرقمي، إلا أن هذه الجهود لم تصل إلى المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه بسبب ضعف الإمكانات في العديد من الدول. ولا شك بأن هنالك تجارب رائدة في هذا المجال في بعض الدول، والتي لا بد من أن تكون نقطة انطلاق لباقية الدول.

ومن هنا تتبع **أهمية الدراسة** من أهمية الاقتصاد الرقمي، باعتباره من أهم القطاعات الاقتصادية الرائدة والتي تعول عليها الكثير من الدول العربية، كما لها أثر كبير على النشاط الاقتصادي. وانطلاق من أهمية هذا القطاع، جاءت هذه الدراسة لتساهم في تعزيز معرفة أثر الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي، ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النشاط الاقتصادي، من خلال النظر لأهمية الدور الذي يمارسه الاقتصاد الرقمي في التأثير على النشاطات الاقتصادية في الدول. كما تتبع الدراسة أهمية باستخدامها مؤشرات لم تستخدم في الدراسات السابقة، وبناء مؤشر معياري مركب (Composite Benchmark Indices)، كذلك استخدام المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي وقياس أثره على الناتج المحلي الإجمالي.

وتنطلق **مشكلة الدراسة** من وجود تحديد في قياس الاقتصاد الرقمي وتأثيره بدقة على النشاط الاقتصادي في الدول العربية. حيث واجهت

الدراسات السابقة تحديات في تحديد العلاقة الدقيقة بين الاقتصاد الرقمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتباينت النتائج والتوصيات. ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة لتدرس ما هو المؤشر الأفضل في التعبير عن الاقتصاد الرقمي والذي يُبيِّن الأثر الشامل للاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي. وقد قامت الدراسة الحالية في هذا المجال بالبحث في جميع المتغيرات والمنهجيات المتبعة لقياس العلاقة، والتي شملت استخدام مؤشرات على سبيل المثال عدد اشتراكات الهاتف النقال واستخدام الإنترنت والصادرات التكنولوجية بشكل فردي. وهنا قامت الدراسة الحالية بتطوير منهجية لبناء مؤشر كلي يأخذ أكثر من بعد لتقييم مستوى التطور في الاقتصاد الرقمي، كذلك تم اللجوء إلى المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي.

وتُفرض الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشر المعياري للاقتصاد الرقمي في الدول العربية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويوجد أثراً ذا دلالة إحصائية للمؤشر العربي للاقتصاد الرقمي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

تأتي جذور مصطلح الاقتصاد الرقمي من الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حيث استُخدم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية لوصف التطورات التكنولوجية واعتماد الحاسوب والإنترنت من قبل الشركات والحكومات والمؤسسات العامة. منذ ذلك الحين، انتشر مصطلح الاقتصاد الرقمي بشكلٍ أكبر مع تقدم التكنولوجيا الرقمية وتبني الإنترنت في مختلف جوانب الحياة اليومية. يُعَد كتاب دون تابسكوت الصادر في عام 1995، بعنوان "الاقتصاد الرقمي: الآمال والمخاطر في عصر الشبكات الذكية"، نقطة انطلاق رئيسية للباحثين الذين اعتمدوا فكرة الاقتصاد الرقمي (Bukht & Heeks, 2017). ليظهر بعد ذلك العديد من المصطلحات للاقتصاد الرقمي، كالاقتصاد الإلكتروني، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الجديد، واقتصاد المعرفة والتي تصب في مصطلح واحد هو الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على وسائل الاتصالات الحديثة وعلى الإنترنت والرقمية (Goldfarb & Tucker, 2017).

يُعرف الاقتصاد الرقمي أيضاً باسم اقتصاد المعلومات أو اقتصاد المعرفة. ويُلاحظ أن الاقتصاد الرقمي يعتمد بشكل أساسي على المعرفة في إنتاج المعرفة الجديدة، حيث يُعتبر الإبداع أحد جوانب استخدامه المهمة. يُصف الاقتصاد الرقمي كنمط اقتصادي متطور يستند بشكل واسع على استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، خاصة في مجال التجارة الإلكترونية. يُركز الاقتصاد الرقمي بشدة على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي، حيث يجمع بين الكوادر البشرية المؤهلة والتكنولوجيا الحديثة، إلى جانب المؤسسات القوية (Volkova, 2022).

من خلال الأفكار السابقة، يمكننا التعرف على الاقتصاد الرقمي كنموذج اقتصادي متطور يعتمد بشكل أساسي على البيانات والمعلومات، حيث يجمع بين عدد كبير من الأفراد والشركات والأجهزة. يُعزّز الاقتصاد الرقمي الاندماج في الأسواق العالمية بسهولة وكفاءة، مما يقلل من التكاليف والوقت المطلوبون. كما يعتبر هذا الاقتصاد نقطة تلاقٍ بين القوى البشرية والتكنولوجيا الحديثة، مما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي (Goldfarb & Tucker, 2017).

كما إن للاقتصاد الرقمي جذوراً عميقة تعود إلى عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما قدم العالم الاقتصادي (فرانك نايت) أول دراسة له عن اقتصاد المعلومات، وفي عام 1954 نشر الاقتصادي (مارشال) دراسته "بعنوان نظرية اقتصادية للتنظيم والمعلومات، كما حاول العالم (ما كلوب) تحليل اقتصاد نظام براءات الاختراع، التي وصفها بجزء واحد فقط من الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير التقني. ثم جاءت دراسته الثانية صناعة وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة في عام 1958. لتتحقق فكرة العالم الاقتصادي دير يك برايس أن المعلومات ستحل محل النقود في الاقتصاد الرقمي الذي تغير شكله ونسيجه، بتأثير التقنية مع الزمن (Perelet, 2019). وفي عام 1977 أدخل العالم ستيكلر، المعلومات متغيرًا متميزًا في الصياغات التحليلية الاقتصادية. وفي عام 1989 اقترح العالم الاقتصادي كيبرج عالم المعلوماتي التنموي، الذي عّرفه "العلم الذي يبحث في تأثير المعلومات على التنمية الاقتصادية"، وقد ارتكز هذا العلم على نظرية تفترض أن المعلومات قيمة مضافة Value Added عندما تمتزج بعناصر الإنتاج المادية والبشرية، مما تضيف إليها قيمة عالية من الكفاءة وزيادة الإنتاج ومن ثم يقود ذلك إلى تطور الاقتصاد الكلي. لذا؛ اتخذت الدول المتقدمة قرار التنمية المعلوماتية خياراً استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتضح من خلال التطور المذهل لتقنية المعلومات والاتصالات (غندور، 2005).

وفي عام 1995، تم استخدام الإنترنت على نحو متزايد، حيث كان الاستثمار في التكنولوجيا من أجل التفاعل والتواصل مع المنظمات الأخرى وعملائها. وان استخدام الإنترنت يشير إلى استخدام الحواسيب من أجل نقل البيانات والملفات والرسائل بشكل نصي- أو صورة. بحيث يستند الأساس المنطقي للمشاركة التنظيمية في الاقتصاد الرقمي على أساس الاقتصاد في الدرجة وتطوير الشراكات والحفاظ عليها بين مراكز البحث والتطوير لأنها توفر وسيلة لكسب الوصول إلى معارف جديدة للاستفادة منها والابتكار والتجارب. وفي كتاب تابسكوت عام 1996، حظي الاقتصاد الرقمي باهتمام كبير وشعبية واسعة، حيث انتشر المصطلح لأول مرة مع بدايات انتشار الإنترنت، وزادت شعبيته بعد ذلك عندما نشرت الهواتف الذكية عام 2007. ولم يقتصر الأمر على هذا فقط، بل تبنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

هذه القضية عام 2014، حيث أصدرت مجموعة شاملة من المؤشرات للمقارنة بين البلدان في تقرير سمي "قياس الاقتصاد الرقمي". ولقد انعكست تطورات تقنية المعلومات والاتصالات على تغيرات كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكانت عاملاً أساسياً في نمو الاقتصاد الرقمي المبني على المعلومات المتجسدة بشكل رقمي في الحواسيب ضمن قواعد المعرفة (Data base knowledge). وأن ترميز المعرفة وتخزينها رقمياً جاء انطلاقاً من توفّرها كمعلومات على شكل كتب، ومجلات، أوراق عمل، ومراجع، فهارس، صور، أفلام ورسومات، فضلاً عن سهولة نقلها عبر الشبكات الإلكترونية، مما يجعلها أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية (Mueller et al., 2017).

من أهم الدوافع التي دفعت لتطوير الاقتصاد الرقمي هو تطوير التكنولوجيا والإنترنت، حيث أصبحت التكنولوجيا أكثر تقدمًا وسهولة في الاستخدام، وأصبح الإنترنت متاحًا للمستخدمين في جميع أنحاء العالم. وقد أدى تطور الاقتصاد الرقمي إلى ظهور العديد من الشركات الناشئة والرقمية، ووفر فرص عمل جديدة في مجالات التكنولوجيا والإنترنت (Evangelista et al., 2014).

مما أدى تطور الاقتصاد الرقمي أيضاً إلى تغييرات في الطريقة التي نتداول بها ونتسوق، حيث يمكن الآن البيع والشراء عبر الإنترنت وتحويلات العملات الرقمية. فالاقتصاد الرقمي يتميز بالكفاءة العالية والسرعة وتوفير الوقت والعمالة والتكلفة، وهو فرصة عظيمة لتحسين الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. من المتوقع أن يستمر الاقتصاد الرقمي في التطور في المستقبل القريب، مع تطور أكبر في مجالات مثل التجارة الإلكترونية، وتحويلات العملات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية (Wladawsky, 2023). ويمكن تقسيم مراحل تطور الزمني للاقتصاد الرقمي إلى عدة مراحل:

المرحلة الأولى (1921-1980): في هذه المرحلة، كانت التكنولوجيا الرقمية محدودة وغير متاحة بشكل واسع، وكانت العمليات الاقتصادية تعتمد بشكل رئيسي على العمل اليدوي والتبادل التجاري.

المرحلة الثانية (1980-1995): في هذه المرحلة، يقتصر استخدام التكنولوجيا الرقمية على الجهات الحكومية والعسكرية والجامعات، وتستخدم الشركات أجهزة الكمبيوتر الشخصية وبرامج المحاسبة الأساسية.

المرحلة الثالثة (1995-2005): في هذه المرحلة، ظهرت كبرى شركات الإنترنت مثل جوجل وأمازون وياهوو، وكان الإنترنت متاحا للجميع، وظهرت مواقع التجارة الإلكترونية التي تتيح للمستخدمين البيع والشراء عبر الإنترنت.

المرحلة الرابعة (2005-2015): في هذه المرحلة، ظهرت وسائل التواصل الاجتماعي مثل (Facebook) و(Twitter) و(Instagram)، وأصبحت الشبكات الاجتماعية جزءاً لا غنى عنه

في حياة الناس وأعمالهم. وظهرت تقنيات جديدة مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة حسب الحاجة.

المرحلة الخامسة (2015-حتى الآن): في هذه المرحلة، ظهرت تقنيات جديدة مثل التعلم الآلي والروبوتات والواقع الافتراضي والواقع المعزز والذكاء الصناعي وإنترنت الأشياء. وظهر العديد من الشركات الناشئة، باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الأعمال وتقديم الخدمات الرقمية.

ويمكن القول إنه مع تطور التكنولوجيا، يتسارع التطور الزمني والمكاني للاقتصاد الرقمي، ومن المتوقع أن يستمر هذا التطور في المستقبل القريب مع ظهور المزيد من الابتكارات والتقنيات الجديدة.

ومن الجدير بالذكر، وعلى الرغم من الأضرار التي سببتها جائحة كورونا للاقتصاد العالمي، إلا أنها دفعت جميع الدول إلى التحرك نحو الاقتصاد الرقمي، حيث كان له دور فعال في ظل هذا الوباء، لا سيما بعد أن تحولت أغلب الشركات والمؤسسات والحكومات للعمل عن بعد. وعليه، حظي الاقتصاد الرقمي في ظل جائحة كورونا بأهمية بالغة، حيث عززت الجائحة من تطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز مدى تحقيقه للنمو الاقتصادي. فقد أثبتت التكنولوجيا بدورها الفعال أنها أداة مهمة وضرورية للمساعدة في ضمان استمرار الحكومات في تقديم الخدمات العامة، وأثبتت أن الإنترنت هو نافذة للوصول إلى العالم ومواصلة الحياة دون انقطاع، وهو أيضاً بمثابة خدمة عامة توفرت للجميع. وهكذا، أثبت الاقتصاد الرقمي موقفاً تاريخياً واستثنائياً في مواجهة هذا التحدي العالمي الذي واجهته البشرية.

قد لا تكون هناك مرجعية اقتصادية نظرية واضحة وصريحة للاقتصاد الرقمي نظراً لحداثة الموضوع، إلا أن البعد التكنولوجي والذي يرتبط بالاقتصاد الرقمي بشكل أساسي، له العديد من النظريات والتفسيرات النظرية. وعلى رأسها نظريات النمو الاقتصادية الحديثة، التي اعتبرت التقدم التقني متغيراً داخلياً يتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية. وبعكس النظريات الاقتصادية التي سبقتها، التي كانت تعتبر التكنولوجيا معطى خارجياً متعلقاً بالسوق، تعتبر أن التقنية بعوائد متزايدة وأنها غير خاضعة لقانون تناقص الغلة، وأن من أهم الأمور في نظرية النمو الحديثة هو أن المعرفة الناتجة عن التحول الرقمي تدفع بالنمو الاقتصادي، كما وتساعد على فهم التحول المتواصل من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وافتراض أن القوى الخارجية للاقتصاد تحددها التكنولوجيا.

وقد أظهرت الدراسات المستخدمة لهذا النموذج أن جل نمو الاقتصاد يرجع إلى الزيادات في رأس المال والعمل، وبالتوافق مع نموذج سولو، افترضت النظريات أن ما لا يمكن تفسيره من خلال العوامل رأس المال والعمل يتمثل بواق والذي يعكس أيضًا الإنتاجية الكلية والتي ترتبط بشكل كبير في التقدم التقني. وقد قدمت نظرية النمو الحديثة المرتبطة

بالمعرفة الكثير من المضامين لسياسة النمو الاقتصادي في المجال المعرفي والتكنولوجيا التي ترتبط إلى حد كبير في الاقتصاد الرقمي (قبيل، 2021).

كما أن للاقتصاد الرقمي علاقة وثيقة بمختلف متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ يعتبر الاقتصاد الرقمي ركيزة مهمة للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث ومحفزًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، مع مزيد من الدعم في البنية التحتية الرقمية من خلال إنشاء مراكز للبحث والابتكار في مجال الاتصالات وتقنيات المعلومات وخلق منتجات جديدة (Jurayevich & Bulturbayevich, 2020).

عمل الاقتصاد الرقمي على تقليص المسافات والأوقات، من أجل الخوض في مجال أنواع جديدة من التجارة والتسويق، وكبار المتعاملين الاقتصاديين والشركات الكبرى من خلال التقنيات الحديثة والشبكات المتقدمة مثل الإنترنت. ومع انتشار مراكز الاتصال والتعليم عن بعد والمكتبات الرقمية والأقسام الإلكترونية وغيرها من التقنيات المتطورة للغاية، بحيث يصبح الروبوت البديل الرئيسي للبشر، مما جعل تلك الشبكة الافتراضية مساحة متكاملة ذات أبعاد وأهداف، بحيث تصبح المعاملات المالية والمبادلات التجارية تتم في جوهرها ببساطة عن طريق الضغط على زر جهاز الحاسوب.

وفي جانب أثر الاقتصاد الرقمي من خلال الأسواق المالية وتطبيقات الاقتصاد المالي، فقد أصبحت السيولة المالية داخل ذلك الفضاء الافتراضي تقدر بمليارات الدولارات، بحيث أصبح تداول وشراء الأسهم والسندات متاحًا للجميع وأي شخص في العالم ببساطة عن طريق الدخول إلى الويب و شحن بطاقته الائتمانية ومن ثم الاستثمار في العملات الرقمية أو الإلكترونية من خلال شرائها وبيعها فيما يعرف بأسواق الفولكس. وقد ظهر ما يسمى بالمشاريع الرقمية التي تعمل على المساهمة في تنشيط الحركة الاقتصادية للدول من خلال تنويع المنتجات الصناعية في مجال الإلكترونيات ودعم الابتكار في الفضاء الافتراضي والذكاء الاصطناعي، ويعمل على زيادة تحفيز المستثمرين المحليين والأجانب من أجل إنشاء مشاريع رقمية ذات عوائد عالية (Qi & Chu, 2022).

يمكن النظر إلى الاقتصاد الرقمي كجزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في الدول المتقدمة، كما ويزيد النمو السريع في الاقتصاد الرقمي من حجم الناتج الكلي للدولة، نظرًا للأثر الإيجابي الذي يمكن أن يترتب على هذا النمو على القطاعات الأخرى من الاقتصاد، وخاصة تلك النشاطات المرتبطة في التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والخدمات الحسابية، حيث توفر هذه الخدمات فرصًا للعمل وتحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي تحسينات التكنولوجيا الحديثة إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب والإنفاق المستهلك، والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ومن جانب آخر، يمكن أن يسهم الاقتصاد الرقمي في تحسين كفاءة العمليات الاقتصادية في مختلف الصناعات، مثل الصناعات التحويلية، والخدمات المالية، والصحية، والتعليمية، ويمكن أن يترتب على ذلك تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (قبيل، 2021).

وعلى ضوء ما سبق، فقد قام العديد من الدراسات بتحليل العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي والنشاط الاقتصادي.

وقد أجرى تشوي وهون يي (Choi and Hoon Yi, 2009) دراسات لاستقصاء تأثير الإنترنت على النمو الاقتصادي في 207 دول خلال الفترة من عام 1991 إلى عام 2000، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data). تم استخدام عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة في هذه الدراسة، بما في ذلك معدل النمو الاقتصادي لكل دولة كمتغير تابع، وعدد مستخدمي الإنترنت من السكان، ونسبة الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة. وأظهرت الدراسة أن هناك تأثيرًا إيجابيًا للاستخدام المتزايد للإنترنت على النمو الاقتصادي في الدول المشمولة بالدراسة. وتشير هذه النتيجة إلى أن اعتماد التكنولوجيا الحديثة وتوسيع نطاق الاتصال والمعلوماتية يمكن أن يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي للدول على مختلف المستويات. كما أجرت دراسة مايرز (Meijers, 2013) استكشاف للعلاقة بين استخدام الإنترنت وحجم التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في 213 دولة خلال فترة زمنية تمتد من عام 1990 إلى عام 2008 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data). وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية تربط بين هذه المتغيرات الثلاثة، وأن زيادة استخدام الإنترنت بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.17%، وهذا يعني أن استخدام الإنترنت يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ. علاوة على ذلك.

أما دراسة نزاروف وآخرون (Nazarov et al., 2019) فهدفت إلى تعريف الاقتصاد الرقمي وتحديد دوره في تنمية الاقتصاد الروسي ومراجعة الوضع الحالي للتنظيم الضريبي للاقتصاد الرقمي في روسيا والقضايا المرتبطة به خلال الفترة (2010-2020) باستخدام طريقة المربعات الصغرى عن طريق اختبار الانحدار الخطي المتعدد وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة ملحة لتغيير التشريع الضريبي المتعلق بالمجال الناشئ للتجارة الإلكترونية وأن تطوير الضرائب على الاقتصاد الرقمي يثير الكثير من المخاوف، فمن جانب يحرم الحكومات من عائدات الضرائب، ومن ناحية أخرى تمنح الشركات الرقمية القائمة في الخارج ميزة على منافسيها المحليين الذين يدفعون الضرائب.

وأوضحت دراسة مجادم وآخرين (Mgadm, et al., 2021) العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والازدهار

الاقتصـــادي في 28 دولة متقدمة و27 دولة نامية خلال الفترة (1990-2020) باســتخدام تحليل التكامل المشــترك. أكدت الدراســة أن التقنيات الرقمية تؤثر بشــكل كبير وإيجابي على النمو الاقتصـــادي، وبينت النتائج أن العلاقة قصــيرة وطويلة الأمد بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي في كلتا المجموعتين من البلدان، وكذلك أشـــارت إلى ضرورة اتخاذ البلدان النامية إجراءات مناســبة للحصــول على مكاســب من الدور الإيجابي للرقمنة في تعزيز النمو الاقتصـــادي المســـتدام من خلال تعزيز رأس المال البشري واعتماد سياسات حكومية سليمة في جميع قطاعات الاقتصاد.

وأظهرت دراسة السيد (2021) أثراً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء الصادرات في مصر، حيث استهدفت الدراسة قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء الصادرات في مصر في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة الزمنية (1990-2018)، وذلك بالاعتماد على مؤشرات تعبر عن جانب البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشرات تعبر عن جانب الاستخدام. واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة لتقدير هذه العلاقة. وتوصلت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من عدد مشتركي الهاتف الثابت واستخدام الإنترنت على الصادرات في الأجلين القصير والطويل، بينما كان للهاتف المحمول تأثير سلبي، مما يوضح أهمية الاستثمار في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. وأظهرت دراسة بوعلاقة و مولود (2021) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين تأثير الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019) بتطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، حيث بينت النتائج تأثير الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي وأشارت إلى وجود علاقة موجبة من خلال تأثير كل من المشتركين في الهاتف الثابت وعدد المشتركين في الهاتف على الناتج المحلي الإجمالي. وهدفت دراسة عبد الغني (2022) إلى معرفة العلاقة بين تطبيق آليات التحول الرقمي وتعزيز النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2010-2022) باستخدام اختبار الانحدار المتعدد، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق الآليات التحول الرقمي وتعزيز النمو الاقتصادي حيث للتحول الرقمي آثار إيجابية على النمو الاقتصادي ووجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل (التحول الرقمي) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي).

وبينت دراسة الجندي وحنفي (2022) العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية، التي تشمل 11 دولة خلال الفترة الزمنية (2008-2017). من خلال نموذج التكامل المشترك، إذ يشتمل النموذج القياسي على بحث أثر ثلاثة متغيرات، تشمل التكوين الرأسمالي كنسبة من

الناتج المحلي الإجمالي، والمشاركة في قوة العمل كنسبة من إجمالي السكان في الفئة العمرية (15-64)، ومؤشر الجاهزية التكنولوجية والرقمية ممثلاً للاقتصاد الرقمي. وتبين النتائج الأثر الإيجابي للتطور في الجاهزية التكنولوجية والرقمية على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة. وفي ضوء هذه النتائج، تظهر أهمية زيادة الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، وتعزيز القدرات البشرية في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، ومن التشريعات الخاصة بحماية المعاملات الإلكترونية، هذا بالإضافة إلى تطوير الحكومة الرقمية لتحفيز بيئة الأعمال وتعزيز الثقة والشفافية؛ لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي دراسة تشانغ وآخرون (Chang, at al., 2023) تم اختبار آلية تأثير الاقتصاد الرقمي على إنتاجية العوامل الكلية في قطاع الصناعة، باستخدام بيانات الصناعة الصينية من عام 2011 إلى عام 2020. وقد بينت النتائج أن تطوير الاقتصاد الرقمي يمتلك تأثيراً إيجابياً على إنتاجية العوامل الكلية في الصناعة. وقد درس كل من بانقا وباطويح (2023) تقييم دور الاقتصاد الرقمي في تحريك النمو الاقتصادي وتحقيق التعافي من الجائحة في الدول العربية باستخدام طرق كمية ونوعية. واختبرت الدراسة عدداً من الفرضيات المرتبطة بدور الاقتصاد الرقمي في تحريك النمو الاقتصادي قبل وبعد الجائحة. وأثبتت الدراسة من خلال النمذجة القياسية أهمية دور الاقتصاد الرقمي في تحريك النمو الاقتصادي، وأن الدول ذات الجاهزية الشبكية الأعلى هي الأقدر على احتواء تفشي الفايروس، وأن زيادة الجاهزية الرقمية تؤدي إلى انخفاض المخاطر المترتبة على تداعيات الجائحة.

3. المنهجية والبيانات

للتعبير عن الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، تم بناء مؤشر معياري مركب (Composite Benchmark Indices). تم اللجوء، عند بناء المؤشر، إلى المنهجية المستخدمة في بناء مؤشر الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي، والمؤشر الأردني لثقة المستثمر (JICI) ومؤشر الازدهار الأردني (JPI) اللذان يحسبان من قبل منتدى الاستراتيجيات الأردنية. وهو مؤشر يجمع بين مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس الأداء في عدة مجالات مختلفة، يتم استخدامه لتقييم الأداء العام. وتعتمد المؤشرات المعيارية المركبة على أساليب مختلفة للتطبيع والتي من أشهرها على النحو التالي:

$$DE_{it} = \frac{X_{it} - \min(X_i)}{\max(X_i) - \min(X_i)} \quad \ldots 1$$

عندما:

DE_{it}	المؤشر المعياري الفرعي لكل متغير في مؤشر الاقتصاد الرقمي الكلي لزمن t
Xit	قيمة المؤشر الفرعي i للزمن t
max	أعلى قيمة للمؤشر الأساسي خلال فترة القياس

min أقل قيمة للمؤشر الأساسي. وتكون قيمة المؤشر الفرعي بين 0 إلى 1

وبعد حساب المؤشرات المعيارية الفرعية يتم احتساب المؤشر الكلي (DE-IND) كما يلي:

$$DE_IND_t = \sum_{ij}^{q} W_i \mathrm{DE}_{it} \dots\dots 2$$

عندما:

W	تساوي (1/N)
N	عدد المؤشرات الفرعية أما المؤشرات الفرعية
المؤشرات الفرعية المستخدمة في بناء المؤشر	
X1	نسبة عدد مستخدمي الإنترنت من عدد السكان
X2	نسبة ملكية الحسابات لدى المؤسسة المالية أو مزودي خدمات المال عبر الهاتف المحمول (٪ من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة)
X3	نسبة عدد مشتركي الهاتف الخلوي والأجهزة الذكية من عدد السكان
X4	قيمة الصادرات السلعية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
X5	قيمة المستوردات من السلع التكنولوجية والاتصالات.

تم اختيار المتغيرات المستخدمة في المؤشر بناءً على الدراسات السابقة والمتمثلة في دراسة) قدارة ،2021؛ السيد، 2021؛ بوعلاقة ومولود ،2021؛ عباس ،2023).

استخدمت العديد من الدراسات أسلوب تحليل البيانات اللوحية Panel Data لما لها من مزايا إيجابية في التحسين من كفاءة التقدير. إذ يعتبر هذا الأسلوب من أفضل الأساليب للتقدير ويتيح إجراء العديد من الاختبارات والمعالجات الإحصائية من خلال إضافته للمؤثرات الفردية أو المؤثرات الزمنية في صياغة النموذج، أو ما يعرف بالمؤثرات الثابتة (Fixed Effects) والمؤثرات العشوائية (Random Effects).

ومن جانب آخر وللحصول على نتائج دقيقة، تم استخدام طريقة الفروق العامة للعزوم (The Generalized Method of Moments (GMM) المقترحة من أريلانو وبوند (Arellano and Bond, 1991) وذلك لتعزيز جودة تقدير البيانات المقطعية لما لها من قدرة عالية على معالجة مشاكل التحيز الناتجة عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، كذلك معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية (Endogeneity).

وبالتالي، وبالتوافق مع الإطار النظري يمكن صياغة العلاقة بين المتغيرات كما يلي:

$$RGDP_{it} = \beta_0 + \beta_1 DE_IND_{it} + \varepsilon it \dots\dots 3$$

عندما:

RGDP	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
DE_IND	المؤشر المعياري للاقتصاد الرقمي في الدول العربية
ε	الخطأ العشوائي
i	الدولة (22 دولة عربية).
t	الزمن (2010-2022)

في النموذج الأول، تم بناء مؤشر يعبر عن الاقتصاد الرقمي في الدول العربية من قبل الباحثين. أما في النموذج الثاني، فتم الاعتماد على المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي الصادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي لقياس أثر الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي في الدول العربية. وليكون النموذج كما يلي:

$$RGDP_{it} = \beta_0 + \beta_1 DE_IND_AR_{it} + \varepsilon it \dots\dots 4$$

عندما:

RGDP	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
DE_IND_AR	المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي.
β	معلمات النموذج.
ε	الخطأ العشوائي.
i	الدولة (22 دولة عربية).
t	الزمن للسنوات (2018، 2020، 2022).

لقياس مدى سكون البيانات محل الدراسة، تم استخدام اختبار Levin-Lin-Chu (LLC) لتلائمه مع طبيعة البيانات اللوحية (Panel data) ويتم رفض وقبول الفرضية الصفرية بناءً على قيمة P-Value، فإذا كانت أقل من 5% نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة (سكون البيانات).

حتى يتم الوصول إلى نتائج دقيقة، يتم اختيار النموذج المناسب بين النموذج التجميعي (Pooled Model) والأثر الثابت (Fixed Effect Model) من خلال اختبار F لتحديد أسلوب التحليل الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$F_{(N-1,NT-N-k)} = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PM})/(N-1)}{(1\ R^2_{FEM})/(NT-N-k)}$$

عندما:

N	عدد الفترات الزمنية
T	الدول
R2	معامل التحديد
FEM	نموذج الأثر الثابت
PM	النموذج التجميعي
K	عدد المتغيرات

وفي حال كانت النتيجة لصالح الأثر الثابت يتم المفاضلة بين التأثير الثابت والتأثير العشوائي (Fixed Effect and Random Effect)، من خلال إجراء اختبار Hausman Test.

4. نتائج التقدير

التحليل الوصفي للبيانات

تشير أرقام المؤشر المعياري للاقتصاد الرقمي للدول العربية، كما يُوضَّح في الشكل رقم (1)، تُظهِر نسبة النمو والتطور في قطاع التكنولوجيا الرقمية والاقتصاد الرقمي، مُظهِرةً مدى التطور والتقدم في هذا القطاع. يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعات حسب المؤشر إلى ثلاث فئات العالية (المؤشر أكثر من 0.55) والتي تشمل دولة الإمارات العربية المتحدة (0.75)، والكويت (0.76)، وقطر (0.55)، والسعودية (0.57)، والبحرين (0.55).

تظهر النتائج أن دول الخليج العربي تتصدر القائمة، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، وتُلاحَظ أن كل هذه الدول هي دول نفطية. تُظهِر هذه النتائج الجهود الكبيرة التي بذلتها هذه الدول في تطوير البنية التحتية الرقمية واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات، مثل الصناعة والتجارة والمالية والحكومية، مما أدى إلى تعزيز الابتكار ودعم النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هذه الدول محفزة لرواد الأعمال والاستثمارات التكنولوجية، وهو ما ساهم في تطوير تطبيقات وخدمات رقمية مبتكرة، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتحسين مؤشر الاقتصاد الرقمي بشكل عام.

في الفئة المتوسطة (المؤشر بين 0.30 و0.54)، تمثلت الدول في عمان (0.54)، والمغرب (0.42)، وتونس (0.41)، والجزائر (0.39)، والأردن (0.35)، وليبيا (0.36)، ولبنان (0.34)، ومصر (0.33)، وفلسطين (0.34). تزداد التحديات في هذه الفئة التي تتطلب جهودا حكومية واستثمارات إضافية لتطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين استخدام التكنولوجيا الرقمية في الاقتصاد. وتواجه هذه الدول صعوبات في توفير البنية التحتية الرقمية الملائمة وتحسين مهارات العمالة في مجال التكنولوجيا، مما يعوق التطور والتقدم في قطاع التكنولوجيا الرقمية ويؤثر على مؤشر الاقتصاد الرقمي لهذه الدول.

بينما تتواجد الفئة المنخفضة (المؤشر أقل من 0.30) وتتضمن سوريا (0.21)، وجيبوتي (0.22)، وجزر القمر (0.25)، واليمن (0.24)، وموريتانيا (0.27)، والصومال (0.15)، والسودان (0.17).

يعد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي الصادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي والتابع لجامعة الدول العربية (arab-digital-economy.org) أداة استراتيجية تهدف إلى دفع عجلة وجهود التنمية المستدامة في العالم العربي. يسعى المؤشر إلى تقديم صورة شاملة للتقدم الرقمي والاقتصادي في المنطقة ويعزز جهودا لتحسين البنية التحتية الرقمية وتعزيز التحول الرقمي والتنمية المستدامة في الدول العربية.

شكل رقم (1): المؤشر المعياري للاقتصاد الرقمي في الدول العربية

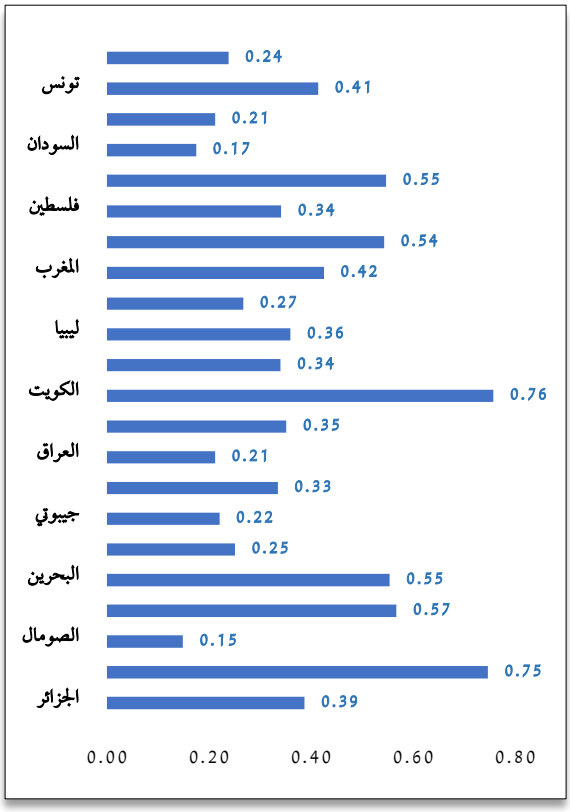

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

تظهر أرقام المؤشر، كما هو موضح في الشكل رقم (2)، أن دول الخليج العربي تتصدر المقدمة، حيث حققت نتائج تفوق مستوى 60 في المؤشر الاقتصادي الرقمي. وفي هذا السياق، جاءت دولة الإمارات في المرتبة الأولى حيث بلغت درجتها حوالي 72.5، وتلتها دولة قطر في المرتبة الثانية بدرجة تقدر بحوالي 66.1 درجة. وعلى الجانب الآخر، سجلت دولتا الصومال وفلسطين أدنى درجات حيث حققتا نتائج دون مستوى 60، حيث بلغت درجة فلسطين حوالي 20.8 درجة.

شكل رقم (2): مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي/ إجمالي الدرجة/ بالمتوسط خلال الفترة (2018-2022).

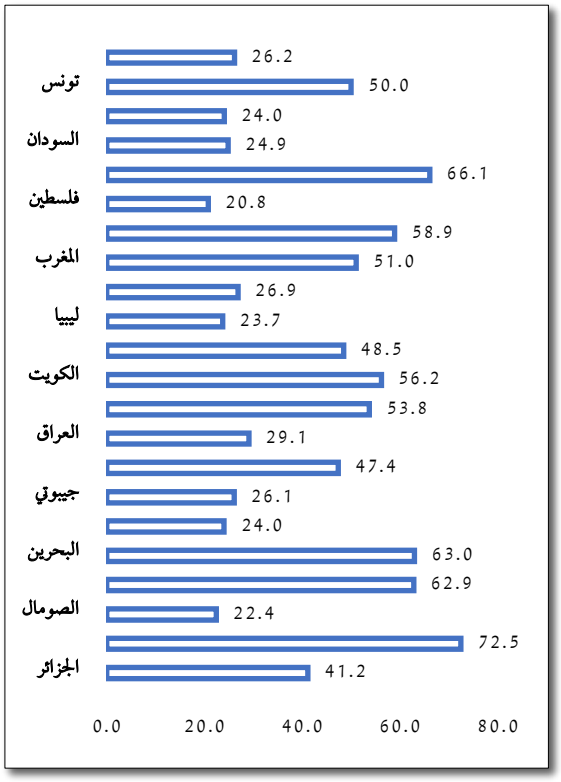

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2018-2022.

بناءً على النتائج، يتبين أنه يلزم العمل على تعزيز الاقتصاد الرقمي في الدول التي حققت نتائج متدنية، وذلك من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة. كما يمكن للدول الأخرى الاستفادة من تجارب ونماذج النجاح التي حققتها دول الخليج العربي في تطوير الاقتصاد الرقمي، واعتماد أفضل الممارسات والسياسات الرقمية لتعزيز أداء اقتصاداتها وتحقيق التقدم الاقتصادي المستدام. (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2022).

نتائج اختبار سكون البيانات

أظهرت نتائج الاختبار أن جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج هي ساكنة على المستوى "level"، حيث أظهر الجدول رقم (1) أن جميع قيم P-value للمتغيرات عند المستوى لم تتجاوز 1%.

جدول (1) اختبار سكون البيانات

المتغير	المستوى		الفرق الأول	
	اختبار τ	الاحتمالية	اختبار τ	الاحتمالية
RGDP	-7.05	0.000	-7.89	0.000
DE_IND	-2.43	0.000	-4.26	0.000
DE_IND_AR	-3.59	0.000	-6.40	0.000

عندما: RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، DE_IND: المؤشر المعياري للاقتصاد الرقمي في الدول العربية، DE_IND_AR: المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي.

اختبار الاختيار بين النموذج التجميعي والتأثير الثابت والتأثير العشوائي

وللاختيار بين النموذج التجميعي والتأثير الثابت والتأثير العشوائي فقد أظهرت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (2) أن قيمة الاحتمالية اختبار F اقل من 1٪ وبالتالي التأثير الثابت أفضل في النموذجين، كما وأظهرت النتائج أن قيمة χ2 المرتفعة وP-Value المنخفضة اقل من 5٪ إلى رفض الفرضية الصفرية Ho التي تفترض إن التأثير العشوائي يكون مستقر وفعال وقبول الفرضية البديلة Ha التي تفترض أن التأثير مستقر في النموذجين. أي إن اختبار Hausman يشير إلى أن استخدام التأثير

الثابت كبديل عن التأثير العشوائي مبرر إحصائيا في النموذجين.

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4)، فإن قيمة اختبار F لاختبار اختيار النموذج (Model Selection Test) أظهرت أنها تقل عن 1%، مما يدل على أن التأثير الثابت يعتبر الأفضل بين النموذجين المقارنين. كما أظهرت النتائج أن قيمة χ2 مرتفعة وP-Value منخفضة، حيث تقل عن 1%، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية (Ho) التي تفترض استقرار وفعالية التأثير العشوائي، وقبول الفرضية البديلة (Ha) التي تفترض استقرار التأثير في النموذجين. وبالتالي، يشير اختبار Hausman إلى أن استخدام التأثير الثابت بدلاً من التأثير العشوائي مبرر إحصائياً في النموذجين.

جدول (2) اختبار الاختيار بين النموذج التجميعي والتأثير الثابت والتأثير العشوائي

النموذج الأول		
اختبار F	القيمة	32.2
	الاحتمالية	0.000
	النتيجة	التأثير الثابت
اختبار X2	القيمة	5.17
	الاحتمالية	0.0229
	النتيجة	التأثير الثابت
النموذج الثاني		
اختبار F	القيمة	17.8
	الاحتمالية	0.000
	النتيجة	التأثير الثابت
اختبار X2	القيمة	14.1
	الاحتمالية	0.0002
	النتيجة	التأثير الثابت

نتائج تقدير النموذج الاول

نتائج تحليل النموذج باستخدام التأثير الثابت، كما هو موضح في الجدول رقم (3)، تظهر وجود أثر موجب ومعنوي للاقتصاد الرقمي في الدول العربية على النشاط الاقتصادي. هذه النتيجة تتماشى مع الإطار النظري، حيث يفترض أن زيادة مستوى تطبيق الاقتصاد الرقمي يعزز الإنتاجية، ويوسع نطاق الاستخدامات، ويعزز التجارة الإلكترونية والكفاءة الفنية والإدارية في الاقتصاد.

بالإضافة إلى ذلك، تشير نتائج تحليل النموذج الأول، الذي يربط بين المؤشر المعياري للاقتصاد الرقمي والناتج المحلي الإجمالي، كما هو موضح في الجدول رقم (4)، إلى أن زيادة المؤشر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بنسبة 0.41%. يعني ذلك وجود علاقة قوية بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي، حيث يولد تحسين المؤشر بنسبة 10% نمواً اقتصادياً بنسبة 4.1% في الناتج الحقيقي في الدول العربية.

تتفق هذه النتيجة مع دراسات سابقة، مثل دراسة مايرز (Meijers, 2014)، ودراسة سولومون وكلايتون (Solomon & Klyton, 2020)، ودراسة المجدمي وآخرون (Mgadmi et al., 2021)، ودراسة بوعلاقة ومولود، (2021)، ودراسة عبد الغني(2022)، التي أكدت بدورها على أهمية الاقتصاد الرقمي كعامل أساسي لتعزيز النمو الاقتصادي.

جدول (3) نتائج تقدير النموذج الاول

المتغيرات	β	S. β	T	الاحتمالية
LN_DE_IND	0.41	0.10	4.2	0.007
C	3.2	0.52	6.2	0.000
R^2	96.6%			
R^2Adjusted	95.4%			
D.W	1.71			
Panel Cross-section Heteroskedasticity LR Test Prob= 0.152				

عندما: *RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، DE_IND: المؤشر المعياري للاقتصاد الرقمي في الدول العربية LN: اللوغريتم الطبيعي، S. β الخطأ المعياري للمعلمة.*

فيما يتعلق بالمعنوية الإحصائية للنموذج، فإن اختبار T يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود أثر للمؤشر المعياري للاقتصاد الرقمي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود أثر، حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 1%. أما فيما يتعلق بالمشاكل القياسية في النموذج، فإن النتائج، كما هو موضح في الجدول رقم (3)، تشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، حيث بلغت إحصائية دربين واتسن (D.W) ما قدره 1.71، مما يعني أننا في منطقة رفض وجود الارتباط الذاتي. كما أشارت النتائج إلى خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين، حيث بلغت قيمة احتمالية اختبار (LR-Test) حوالي 0.152 وهي أعلى من مستوى المعنوية 5٪، مما يعني قبول الفرضية الصفرية ووجود تجانس في التباين.

نتائج تقدير النموذج الثاني

نتائج التحليل باستخدام المؤشر العربي الرقمي الصادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي أظهرت أن زيادة المؤشر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.12%. هذه النتيجة تعكس العلاقة الإيجابية والمعنوية بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة مثل دراسة تشوي ويي (Choi & Yi, 2009) ودراسة ارفيس (Arfvis, 2019) ودراسة قبيل (2021)، التي أكدت دور الاقتصاد الرقمي في تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز التنمية الشاملة في الدول العربية.

فيما يتعلق بمعنوية النموذج، فإن اختبار T يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود أثر للمؤشر العربي للاقتصاد الرقمي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود أثر، حيث بلغت الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 1%.

جدول (4) نتائج تقدير النموذج الثاني

المتغيرات	**β**	**S. β**	**T**	**الاحتمالية**
LN_DE_IND_AR	0.12	0.04	2.98	0.007
C	2.9	2.92	9.1	0.000
R^2	94.3%			
R^2Adjusted	93.2%			
D.W	1.81			
Panel Cross-section Heteroskedasticity LR Test Prob= 0.632				

عندما: *RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية، DE_IND_AR: المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي،LN : اللوغريتم الطبيعي، S. β الخطأ المعياري للمعلمة.*

بالنسبة للاختبارات التشخيصية للنموذج، فإن اختبار دربين واتسن (D.W) أظهر عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، حيث بلغت إحصائية D.W ما قدره 2.07، مما يعني أننا في منطقة رفض وجود الارتباط الذاتي. وأشارت النتائج أيضًا إلى عدم وجود مشكلة في عدم تجانس التباين Heteroskedasticity LR Test، حيث بلغت قيمة الاحتمالية الإحصائية (LR Test) حوالي 0.8152 وهي أعلى من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية الصفرية ووجود تجانس في التباين.

5. الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة ففي البداية أظهرت النتائج أن متغيرات الدراسة ساكنة عند المستوى، كما أفضت الاختبارات الإحصائية إلى تفضيل نموذج التأثير الثابت على النماذج العشوائية والتجميعية. كما وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في الدول العربية. وأظهرت نتائج النموذج الاول أن زيادة المؤشر المعياري للاقتصاد الرقمي بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في الدول العربية بنسبة 0.30%.

وتوصلت النتائج إلى معنوية المعلمة الخاصة بالمؤشر. فيما أظهرت نتائج النموذج الثاني أن زيادة المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية بنسبة 0.1%، وتوصلت النتائج إلى معنوية المعلمة الخاصة بالمؤشر. وتؤكد هذه النتائج توافق الدراسة مع الأدبيات السابقة في هذا المجال، حيث تشير العديد من الدراسات السابقة إلى أن تطبيق التقنيات الرقمية وتعزيز البنية التحتية الرقمية يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية في الدول. كما وأظهرت الاختبارات عدم وجود مشاكل قياسية في النماذج (مشكلة الارتباط الذاتي، ومشكلة عدم تجانس التباين).

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، مثل دراسة مايرز (Meijers, 2014)، ودراسة وكلايتون (Solomon & Klyton, 2020)، ودراسة المجدمي وآخرون (Mgadmi & others, 2021)، ودراسة بوعلاقة والعيد (2021)، ودراسة عبد الغني (2022)، التي أكدت بدورها على أهمية الاقتصاد الرقمي كعامل أساسي لتعزيز النمو الاقتصادي. وتسلط هذه الدراسات الضوء على أهمية تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية كوسيلة لتحقيق اقتصاد رقمي عالي المستوى وتعظيم تأثيره في النمو الاقتصادي.

التوصيات

تبني الاقتصاد الرقمي كأولوية استراتيجية: ينبغي على الدول العربية، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على الاقتصادات غير النفطية، تبني الاقتصاد الرقمي كأولوية في وضع الخطط الاقتصادية للمستقبل. يمكن لهذه الخطوة أن تسهم بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

تعزيز البنية التحتية الرقمية: يجب على الدول العربية تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، حيث تشير

الأبحاث السابقة إلى أن البنية التحتية الرقمية تشكل أساساً للنمو الاقتصادي. من خلال رفع مستوى الجاهزية الإلكترونية والرقمية، يمكن تحفيز تطبيقات الاقتصاد الرقمي وتعزيزها على مستوى الاقتصاد الكلي.

مواجهة المشاكل البيروقراطية: تواجه الدول العربية تحديات بيروقراطية تعيق التطور الرقمي، ولذا ينبغي تعزيز الأطر القانونية واعتماد قوانين عصرية لتعزيز الاقتصاد الرقمي وكسر حواجز البيروقراطية التي تعيق التنمية.

تعزيز التجارة الإلكترونية: يجب على الدول العربية تعزيز التجارة الإلكترونية بما في ذلك وضع سياسات تحرير التجارة الإلكترونية وتحسين بيئة الأعمال الرقمية، حيث تلعب التجارة الإلكترونية دورًا بارزًا في تعزيز الاقتصاد الرقمي ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

وضع سياسات معالجة للمسائل القانونية والاقتصادية والاجتماعية: يجب على الدول العربية وضع سياسات متكاملة لمعالجة المسائل القانونية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي. وذلك لتخفيف الآثار الجانبية وتسهيل تطبيق التكنولوجيا الرقمية واستيعابها في البنية الاقتصادية بشكل فعال.

استفادة من تجارب النجاح السابقة: ينبغي على الدول العربية الأخرى استفادة من تجارب ونماذج النجاح التي حققتها دول الخليج العربي في تطوير الاقتصاد الرقمي. وعلى هذا الأساس، يمكن اعتماد أفضل الممارسات والسياسات الرقمية لتعزيز أداء اقتصاداتها وتحقيق التقدم الاقتصادي المستدام.

المراجع

بانقا، علم الدين، باطويح، محمد عمر. (2023). دور الاقتصاد الرقمي في تحريك النمو الاقتصادي في الدول العربية في ظل جائحة (كوفيد-19). *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، 24(4)، 91–112.

بوعلاقة، العيد، مولود، كبير. (2021). قياس أثر الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2000-2019. *دراسات اقتصادية*، 15(2)، 153-168.

الجندي، أماني فوزي، حنفي، شيماء أحمد. (2022). العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي: تحليل قياسي لبعض الدول العربية. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، 1(3)، 26-56.

السيد، جيهان محمد .(2021). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء الصادرات فى مصر. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، 22(1)، 89–120.

عبد الغني، سناء. (2022). انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، (14)15، 1-37.

غندور، محمد جلال. (2005). الاستراتيجية العربية للمعلومات في إطار السياسة المعلوماتية الدولية. *مجلة شؤون عربية*. 124(1)، 121-122.

قبيل، ماجد عبد العظيم حسن. (2021). العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في مصر، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 22(3)، 194-215.

Arabic References

Abdel Ghani, Sanaa. (2022). The Implications of Digital Transformation on Enhancing Economic Growth in Egypt. *Journal of the Faculty of Politics and Economics*, 15(14), 1-37.

Banga, Al-Din, Batwih, Muhammad Omar. (2023). The Role of Digital Economy in Stimulating Economic Growth in Arab Countries in the Context of the COVID-19 Pandemic. *Journal of the Faculty of Economics and Political Science*, 24(4), 91–112.

Boualqa, Eid, Mouloud, Kabir. (2021). Measuring the Impact of the Digital Economy on Economic Growth in Algeria - An Econometric Study for the Period 2000-2019. *Economic Studies*, 15(2), 153-168.

El-Gendy, Amani Fawzy, Hanafi, Shaimaa Ahmed. (2022). The Relationship Between the Digital Economy and Economic Growth: An Econometric Analysis for Some Arab Countries. *International Journal of Public Policy in Egypt*, 1(3), 26-56.

El-Sayed, Jehan Mohammed. (2021). The Impact of Information and Communication Technology on Export Performance in Egypt. *Journal of the Faculty of Economics and Political Scienc*e, 22(1), 89–120.

Ghandour, Mohamed Galal. (2005). The Arab Information Strategy within the Framework of International Information Policy. *Arab Affairs Journal*, 124(1), 121-122.

Kabeel, Majid Abdel Azim Hassan. (2021). The Relationship Between the Digital Economy and Economic Growth in Egypt.

Journal of Financial and Commercial Research, 22(3), 194-215.

English References

Bukht, R., & Heeks, R. (2017). Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy. *SSRN Electronic Journal* 68, 26.

Chang J, Lan Q, Tang W, Chen H, Liu J, Duan Y. (2023). Research on the Impact of Digital Economy on Manufacturing Total Factor Productivity. *Sustainability,* 15(7), 5683.

Choi, Changkyu & Hoon Yi, Myung. (2009). The effect of the Internet on economic growth: Evidence from cross-country panel data. *Economics Letters*, 105(1), 39–41.

Evangelista, R., Guerrieri, P., & Meliciani, V. (2014). The economic impact of digital technologies in Europe. *Economics of Innovation and New Technology*, *23*(8), 802–824.

Goldfarb, A., & Tucker, C. (2017, August). Digital Economics. *NBER Working Paper Series*, Working Paper 23684.

Jurayevich, B., & Bulturbayevich, B. (2020). The impact of the digital economy on economic growth. *International Journal on Integrated Education*, *3*(6), 16–18..

Meijers, H. (2013). Does the internet generate economic growth, international trade, or both? *International Economics and Economic Policy*, *11*(1–2), 137–163.

Mgadmi, N., Moussa, W., Béjaoui, A., Sadraoui, T., & Guachaoui, A. (2021). Revisiting the Nexus between Digital Economy and Economic Prosperity: Evidence from a Comparative Analysis. *Journal of Telecommunications and the Digital Economy*, *9*(2), 69–90.

Mueller, S. C., Bakhirev, A., Böhm, M., Schröer, M., Krcmar, H., & Welpe, I. M. (2017). Measuring and mapping the emergence of the digital economy: a comparison of the market capitalization in selected countries. *Digital Policy, Regulation and Governance*, *19*(5), 367–382.

Nazarov, M., Mikhaleva, O., Fomin, E. (2019). Digital Economy: Russian Taxation Issues. *The European Proceedings of Social and Behavioural Sciences*.

Perelet, R. A. (2019). Environmental Issues in a Digital Economy. *The World of New Economy*, *12*(4), 39–45.

Perelet, R. A. (2019). Environmental Issues in a Digital Economy. *The World of New Economy*, *12*(4), 39–45.

Qi, Y., & Chu, X. (2022). Development of the digital economy, transformation of the economic structure and leaping of the middle-income trap. *China Political Economy*, *5*(1), 14–39.

Volkova. (2022). Digital economy: essence, approaches, elements, transformation. *VUZF Review*, *7*(1), 161-168.

Wladawsky-Berger. (2023). Digital Economy: The Evolution of the Digital Economy. *Ubiquity*,1 , 1–6.

عرض الكتب

عرض كتاب

عنوان الكتاب	"في التقدم: مربكات ومسارات"
اسم دار النشر	دار الشروق
سنة النشر	2022
عدد الصفحات	358
اسم المؤلف	محمود محي الدين

عرض: د. سيد معوض أحمد عطية

دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة

مستشار سياسات التجارة الدولية، وزارة التجارة والصناعة، مصر

Email: Sayed_attia@hotmail.com

في عالم الفكر هناك عقول تقدم خبرات وأفكار من شأنها إحداث نقلات نوعية في مسيرة الدول وتصحيح مسارات قد يظن أنها الصواب ولكنها ليست كذلك، هذا ما يقدمه الأستاذ الدكتور/ محمود محي الدين في كتابه القيّم " في التقدم مربكات ومسارات " الصادر عن دار الشروق في القاهرة عام 2022، ويقع في 358 صفحة. الدكتور محمود محي الدين من أهل الاختصاص في مجال الاقتصاد والتنمية، فهو مدير تنفيذي بصندوق النقد الدولي، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل أجندة التنمية، ووزير الاستثمار الأسبق في جمهورية مصر العربية.

يبدأ الكتاب برسالة لشحذ الهمم ونبذ التخاذل وترك البحث عن مبررات الفشل ويؤكد أن الأمم في سباق مستمر، وهي فيه حتما سواء بإرادتها أو رغما عنها، وسباق الأمم لا يتوقف لحظة ولا يعنيه من يتقدم فيه أو يتأخر، ولا يكترث بمن يصمد فيه أو يترنح، ولا مجال للصدارة لمن يتخاذل أو يكتفي بلوم قواعد اللعبة أو التنديد بما قد يكون فيها من غبن أو تلاعب، فالتقدم اختيار وإرادة. يؤكد الكتاب أن مسألة تقدم الأمم، رغم التحديات، تظل اختياراً عاماً تشترك في صياغته -بشكل أو بأخر- القيادة ومريدو الإصلاح.

ويؤكد الكتاب على حقيقة مهمة وهي أن فكرة التقدم هي الفكرة الأسمى الجديرة بأن يتحراها الناس في شؤونهم، حيث تحتوي الفكرة على وجوب التغيير مع متغيرات الحضارات المتعاقبة والتطور الذي ينقل صورة الحياة نحو ما هو أعلى، ومعنى ذلك وجوب الاهتمام بالمصير، ولا ينفي هذا أن تأتي قوائم هذا التغيير مستندة على التراث الذي

تركه السلف، على ألا تقف حياة المجتمعات عند النهاية التي وصل إليها السلف، بل يجب أن تكون هناك نقطة ابتداء تتجاوز ما حققه السلف إلى مستلزمات حاضرٍ حيٍّ ومستقبلٍ مأمون.

في السعي نحو التغيير وصف الكتاب الطموح الجريء في اتخاذ القرار بما يطلق عليه "رمية نحو القمر"؛ القرار الجريء، أو الرمية نحو القمر، ليس القرار المصحوب بمجازفات غير محسوبة، ولكن الرمية الموفقة التي تتصف بأنها ذات هدف قابل للقياس، ويأخذ بألباب الناس ويلهمهم، ويغيّر بشكل جذري ما يمكن اعتباره ممكناً وقابلًا للتحقيق. يرى الكتاب أنه من الأنفع للناس أن تأخذ الحكومات الأمور بالجدية الواجبة إذا كانت تريد أن يكون لها شأن بين نظرائها. هذه الحكومات مطالبة أن تضع سياسات متكاملة للنمو الشامل والتنمية المستدامة، تنفذها مؤسسات ممكّنَة من إنجاز مهامها، لديها الصلاحيات اللازمة في إطار من الحوكمة المنضبطة، ومتاح لها كافة الموارد اللازمة.

ويتناول الكتاب موضوعات عدة ترتبط في جوهرها بالتنمية والتقدم، ويلفت الانتباه إلى أن تغير النهج التقليدي في تفسير تطور اقتصادات الأمم فلم يعد الأمر مقصورًا على مجرد امتلاك الدول للموارد، حيث جاءت آراء جديدة تنتقد هذا التفسير الذي لا يستوعب تطورات اقتصادات ليس لها حظ يذكر من الموارد الطبيعية أو رأس المال، ولكنها بزغت وأصبحت في مقدمة سباق الأمم، وهذا ما أطلق عليه الاقتصاديون نموذج النمو الذاتي أو الداخلي. يشير الكتاب إلى تجارب اليابان ومن بعدها سنغافورة وكوريا الجنوبية، وهي اقتصادات فقيرة الموارد الطبيعية، ولكنها غنية برأس المال البشري الذي أحسن تطويره بالاستثمار في التعليم المتميز والرعاية الصحية المتكاملة، وهي نماذج لدول أثبتت تجاربها النهج الجديد للنمو المتمثل في البشر والأفكار.

أطلق الكتاب لفظ المربكات على المستجدات المرتبطة بنقلات نوعية في منتجات الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات ومستحدثاتها، حيث بات الإلمام بمتطلبات التعامل مع الذكاء الاصطناعي محددًا لمدى تطور المجتمعات والدول في المستقبل المنظور. يؤكد الكتاب على أن الفيصل بين التقدم والتخلف في سباق الأمم مرهون بالتمكّن من علوم الذكاء الاصطناعي الذي سيعين على الاستفادة من المعارف المتنوعة، ويرفع كفاءة العمل والإنتاج لمن استعد له بنظم جديدة للتعلم والابتكار والتطوير، تاركًا وراءه المنشغلين عن الأخذ بأسباب التقدم والمشتّتين بين دروب البلادة بلا هدف ولا مأرب.

تتمثل المربكات في تغيرات شديدة الأثر الاقتصادي والاجتماعي داخل الدول، وبين الدول وبعضها البعض، ويتطلب التعامل معها موارد ضخمة وأولويات في الإنفاق والاستثمار، وتوجّهًا مختلفًا في أولويات السياسة العامة. أوجز الكتاب المربكات في ثمانية عناصر هي (1) تحولات في

معدلات زيادة السكان وزيادة الأعمار مع زيادة شبابية التركيبة السكانية في دول الجنوب، وميلها إلى الشيخوخة في دول الشمال، وما يترتب عليها من متطلبات للاستثمار في البشر خاصةً فيما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية. (2) آثار تغيرات المناخ على الحياة والنشاط الاقتصادي والهجرة والاستقرار، وما تتطلبه من استثمارات للحد من آثارها. (3) سرعة وتيرة الانتقال للحضر ومتطلباتها التنظيمية لمنع العشوائية وزيادة البطالة، وما يتطلبه ذلك من استثمارات ضخمة في البنية الأساسية. (4) انتشار النزاعات والصراعات وما يترتب عليها من خسائر إنسانية، ومتطلبات منعها والتعامل مع تداعياتها. (5) تفشي الأمراض المعدية والأمراض المتوطنة والمزمنة، وأعباء تدبير تكلفة الوقاية والعلاج. (6) التغير المستمر في مركز الجاذبية الاقتصادية عالميًا وتحوله تجاه الشرق بفعل الثقل النسبي للسكان وقطاعات النشاط الاقتصادي. (7) أوضاع أسواق السلع الرئيسية كالأغذية والطاقة والذهب والخامات وتأثرها بالسياسات النقدية والمالية. وأخيرًا؛ (8) الثورة الصناعية الرابعة وتأثيرها على أسواق الأعمال والتجارة ورؤوس الأموال.

يشير الكتاب إلى أن الأزمات الاقتصادية تواترت وتقاربت بين نهاية لواحدة وبداية لأخرى، وتشابهت مسبباتها بما يظهر إهمالًا لدروسها؛ من هذه الدروس: أن من أسباب الأزمات ما قدم من علاج لأزمات سابقة، ويدفع تكلفة الأزمات الباهظة من لم يتسبب فيها، فالعدل ليس من سمات الأزمات. يطرح الكتاب أيضًا دعائم ثلاث للتعامل مع المخاطر المرتبطة بالأزمات المالية، **الأولى:** تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية النقدية والمالية لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الاختلالات في موازين المدفوعات والموازنات العامة. **الثانية:** توقّي أثر العدوي ، فقد يكون الاقتصاد سليمًا معافى لكن الإفراط في ارتباطاته الخارجية أو عدم تنوّعها يجعله في غير مأمن من أثر العدوى، وهذا ما يستلزم تفعيل مكونات الطلب المحلي، والمرونة في إجراءات السياسة الاقتصادية في التعامل مع الأسواق الخارجية، والتواصل المستمر مع الشركاء التجاريين والمستثمرين لتوضيح نقاط التمايز في الاقتصاد المعني. **الثالثة**: تتمثل في الحرص والانضباط في لغة التصريحات الإعلامية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية وعدم مفاجأة الأسواق المالية والنقدية والمتعاملين فيها بإجراءات غير مألوفة أو غير مكتملة الإعداد، خاصة في أوقات توتر الأسواق.

تناول الكتاب ما أطلق عليه " العمود الثالث والثورة الصناعية الرابعة والخطر الخامس"، ففيما يتعلق بالثورة الصناعية الرابعة ، يؤكد الكتاب علي أهميتها باعتبارها ثورة رقمية تجتاز الحدود التي كانت فاصلة بين ميادين التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات ، وتعتمد على التمكّن العلمي، والمهارة القصوى في التعامل مع قواعد البيانات الكبري

والمنصات والشبكات الرقمية ونظم الذكاء الاصطناعي، ويذكر الكتاب أنه كما رسمت الثورات الصناعية الثلاث السابقة الحدود بين الفقر والغني والتقدم والتخلف، سيكون للثورة الصناعية الرابعة آليات مماثلة لتشكيل أبعاد العالم وأسس نظامه الاقتصادي. يصف الكتاب البيانات بكونها النفط الجديد ويعتبرها نفط الثورة الصناعية الجديدة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في اقتصاد رقمي تتطور كياناته الاقتصادية وتتزايد أرباح شركاته بقدر ما تستحوذ على بيانات جديدة.

وفيما يتعلق بالخطر الخامس ، فيصفه الكتاب بأنه حالة من المخاطر التي لا ترد على بال أحد، ولا تؤخذ في الحسبان عند رصد المخاطر من أجل الاستعداد لها، وتتجلى هذه المخاطر فيما يصل إلى حد تهديد وجود كيان الدولة ذاتها ، وإن لم يدرك في قائمة المخاطر المحتملة ، وقد ينعكس الخطر الخامس في حده الأدنى، في شكل تكاليف باهظة يتحملها عموم الناس في المدى الطويل، ويرجع الكتاب العواقب الوخيمة للخطر الخامس إلى تغليب المصالح الضيقة لفئة أو مجموعة معينة على المصلحة العامة، وإعطاء الأولوية لمكاسب في المدي القصير بأعباء تتراكم فتثقل كواهل الأجل الطويل. فالخطر الخامس محدق يكاد يفتك بعرى استقرار الدولة، فبضاعة الإهمال والتقصير في فهم أسس إدارة الدولة ترد لأصحابها كاملة، ومحملة بما يزيد عن ذلك من جرائرها ولو بعد حين.

أما العمود الثالث، فيعرفه الكاتب بدور المجتمع الذي غُيِّب في غمار الجدل الدائر حول دور الدولة والسوق، والنقاش حول أولوية القطاع الحكومي أو القطاع الخاص. يقدم العمود الثالث العلاج المانع من الخطر الخامس الذي يداهم الدولة، ويتعامل مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة ومربكاتها للقطاع الخاص.

وتناول الكتاب أيضًا الصناديق السيادية باعتبارها أحد أذرع الدول وباعتبارها أداة للاحتفاظ بالثروة مشيرًا إلى خمس محددات رئيسية سترسم خطوط عمل الصناديق السيادية في المستقبل، وهي **أولاً**: تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي المباشر بما يتجاوز دورها كمشرع ورقيب، **ثانيًا**: في ظل إعادة رسم خطوط الإنتاج والإمداد العالمية نتيجة التوترات والحروب التجارية، ستزيد الأهمية النسبية لموارد الصناديق السيادية. **ثالثًا**: من المحتمل ألا يكون المنظور التقليدي للتكلفة والعائد هو فقط الحاكم لقرارات الصناديق السيادية، ولكن يمكن أن تكون الاعتبارات الاجتماعية والأثار البيئية وتغير المناخ وضوابط الحوكمة من الشواغل لعمل الصناديق السيادية مستقبلاً، **رابعاً**: من المنتظر أن يكون للصناديق السيادية أثرًا تنموياً من خلال زيادة الاستثمار وخلق العمل، **خامسًا**: دخول الصناديق السيادية لأسواق الديون الدولية، سواء كانت

مقرضة أو مقترضة، ولابد من الأخذ في الاعتبار احتمالات التعثر في ظل الأزمات الصحية والركود.

يقترح الكتاب بالنسبة للدول العربية أن تحسّن إدارة قدراتها وإمكاناتها الكامنة ووضع نهج منضبط للأولويات لوضعها على مسار مستقيم في سباق الأمم. يحتاج العرب العديد من الرميات الموفقة نحو أقمار التقدم والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والارتقاء بنوعية الحياة. يلفت الكتاب الانتباه إلى أمرٍ هام وواقعي وهو أن العرب لديهم الفرص الأكبر لتحقيق النفع من الثورة الصناعية الرابعة؛ ويرجع ذلك إلى شبابية المجتمعات العربية التي تنزع إلى صغر أعمار غالبية مواطنيها، وهذا سيمكّن الدول العربية من الاستثمار في رأس المال البشري والبنية الأساسية المطلوبة للثورة الصناعية الجديدة. يدعو الكتاب الدول العربية إلى اليقظة وعدم تحويل الفرص الكامنة إلى طاقات مهدرة، مذكرًا أن العرب لم يستفيدوا كما ينبغي من الثورات الصناعية الثلاث السابقة؛ حيث كان نصيبهم منها محدودًا في شكل تقديم خامات أولية واستهلاك منتجات نهائية، ولتحقيق الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة يدعو الكتاب إلى حتمية إحداث نقلة نوعية في أدوار كل من الحكومات والقطاع الخاص وأوجه التعاون بينهما.

ينتهي الكتاب بعرض " لحظات فارقة" في تاريخ الأمم والشعوب وتطورات الاقتصاد وحياة عموم الناس؛ حيث يصفها الكتاب بكونها لحظات فارقة عما كان قبلها، ويكون لها ما بعدها من شؤون وتبعات. ويشير الكتاب إلى أن اعتبار اللحظة فارقة بميزان الاقتصاد السياسي لا يتوقف فقط على مدى جسامة الحدث إنسانيًا كان أو سياسيًا أو اقتصاديًا، ولكن بما يترتب عليها من تحولات كبرى في مسارات الأمم، وهذا يرتبط بالظروف المحيطة بالحدث وتلك الممهدة له.